

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

فرع علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة- مؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

تحت إشراف:

د. د. حمداوي وسيلة

إعداد الطالبة:

➤ كبابي سارة

اللجنة المناقشة مكونة من:

رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	بولخروف حياة	1
مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	حمداوي وسيلة	2
ممتحنا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة	بن جدو عبد السلام	3

السنة الجامعية: 2019-2020



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



شكر وتقدير

نحمد الله تعالى ونشكره على ما أعطاه لنا من قدرة وصحة لإتمام هذا العمل والذي من خلاله أترجم معاني الاحترام والتقدير لكل من ساهم ولو بكلمة صغيرة في إنجاز هذه المذكرة وبكل معاني الإخلاص يشرفني أن أتوجه بالشكر إلى الدكتورة المشرفة "حمداوي وسيلة" التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل بكل إخلاص

ويطيب لي بكل فخر أن أتقدم بالشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم لقبول مناقشة هذه الرسالة

كما لا يفوتني أن أشكر جميع الأساتذة الذين تابعوني طيلة مشواري الدراسي وابتداء من المستوى الابتدائي إلى المستوى الجامعي.

إلى كل يد كريمة أهدتني بالعون وكل من ساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتي، ولكل من لم يبخل عليا بالنصيحة والتوجيه، أسأل الله أن يجزيهم خير جزاء.

شكرا لكم جميعا

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وسيد المرسلين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي الى سبب وجودي، اللذان أعيش لهما اعترافا

وتقديرًا لفضلهما الذي لا يفوته فضل الا فضل الله عز وجل،

الى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما.

الى الأعمدة التي أرتكز عليها للصعود إخوتي الأعزاء وأخص

بالذكر أختاي نادية ونصيرة

الى نور البيت الكتاكيت الصغيرة: إسحاق، زكرياء، ريناد، ميسم.

الى كل من رافقني في مسيرتي الدراسية، الى كل من حفظهم

لساني ونسيهم قلبي.

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الأداء
3	المطلب الأول: مفهوم الأداء
4	المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منه
5	المطلب الثالث: أنواع الأداء
7	المبحث الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية
7	المطلب الأول: تقييم الأداء، مفهومه، أهميته
10	المطلب الثاني: أقسام عملية تقييم الأداء
11	المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء ومراحله
14	المطلب: مقومات وصعوبات تقييم الأداء
17	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي
17	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي، أهميته وأهدافه
21	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

22	المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
24	المطلب: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي
27	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: قائمة التدفقات النقدية وتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية
30	المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية ومفهومها
33	المطلب الثاني: أهمية وأهداف قائمة التدفقات النقدية
36	المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية
37	المبحث الثاني: هيكل قائمة التدفقات النقدية
37	المطلب الأول: تصنيف التدفقات النقدية
41	المطلب الثاني: مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
42	المطلب الثالث: طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
48	المبحث الثالث: تقييم الأداء باستعمال قائمة التدفقات النقدية
48	المطلب الأول: نسب تقييم السياسة المالية
50	المطلب الثاني: نسب تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة
51	المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات في تحسين المردودية
56	المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية
57	المطلب الأول: نسب تقييم السيولة
59	المطلب الثاني: نسب تقييم الربحية
62	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في تقييم أداء مؤسسة صيدال - الأم-
64	تمهيد

65	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة صيدال
65	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة صيدال
69	المطلب الثاني: التنظيم العام لمؤسسة صيدال
77	المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال
77	المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة صيدال
82	المطلب الثاني: تحليل وضعية المؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية
86	المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية
86	المطلب الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال
96	المطلب الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال
105	خلاصة الفصل الثالث
108	خاتمة
113	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

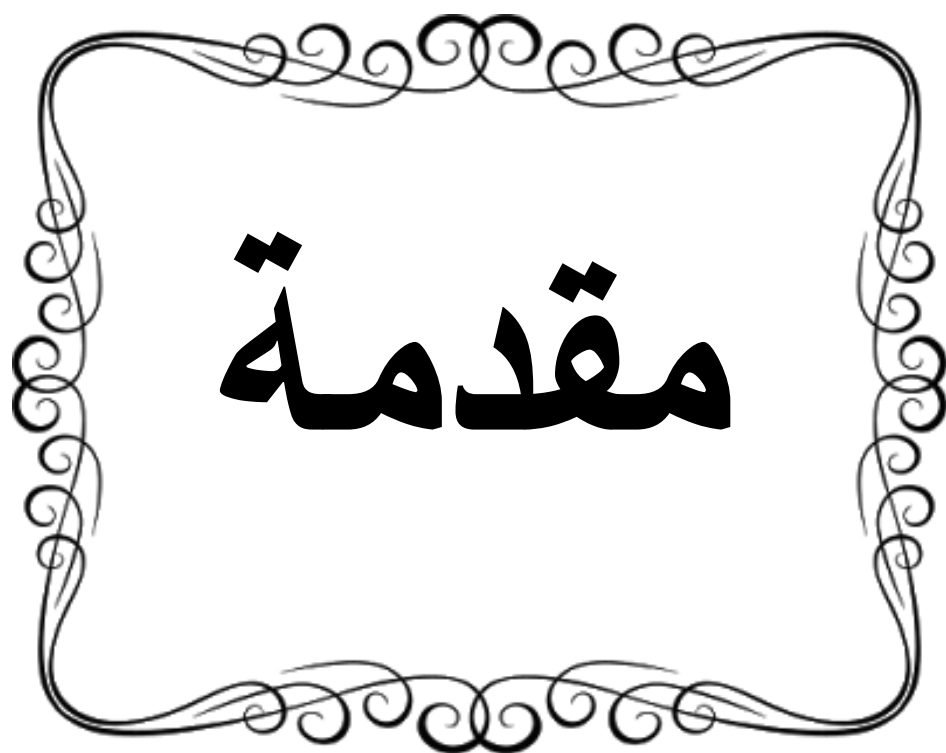
الصفحة	العنوان	الرقم
39	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية	(1-2)
45	نموذج لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	(2-2)
47	نموذج لقائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة	(3-2)
68	بطاقة فنية لمؤسسة صيدال	(1-3)
78	الميزانية الختامية لمؤسسة صيدال الأم أصول للفترة 2016-2018	(2-3)
79	الميزانية الختامية لمؤسسة صيدال الأم خصوم للفترة 2016-2018	(3-3)
80	حسابات النتائج لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(4-3)
82	نسب السيولة لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(5-3)
83	نسب النشاط لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(6-3)
85	نسب المردودية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(7-3)
87	قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال (الأنشطة التشغيلية) للفترة (2016-2018)	(8-3)
90	قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال (الأنشطة الاستثمارية) للفترة (2016-2018)	(9-3)
92	قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال (الأنشطة التمويلية) للفترة (2016-2018)	(10-3)
94	تطور التغير في الخزينة الاجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(11-3)
97	نسب جودة السيولة المستخدمة في تقييم مؤسسة أداء صيدال للفترة (2016-2018)	(12-3)
99	نسب جودة الربحية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(13-3)
102	نسب السياسة المالية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)	(14-3)
103	نسب المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال	(15-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
05	مثلث الأداء	(1-1)
40	آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية	(1-2)
54	العلاقة بين التدفقات النقدية والنتيجة	(2-2)
70	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	(1-3)
88	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية للفترة (2018-2016)	(2-3)
91	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2018-2016)	(3-3)
93	تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة (2018-2016)	(4-3)
95	تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2018-2016)	(5-3)

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
ملحق 1	أصول الميزانية المالية لسنة 2016 لمؤسسة صيدال
ملحق 2	خصوم الميزانية المالية لسنة 2016 لمؤسسة صيدال
ملحق 3	أصول الميزانية المالية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال
ملحق 4	خصوم الميزانية المالية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال
ملحق 5	أصول الميزانية المالية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال
ملحق 6	خصوم الميزانية المالية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال
ملحق 7	حسابات النتائج لسنة 2016 لمؤسسة صيدال
ملحق 8	حسابات النتائج لسنة 2017 لمؤسسة صيدال
ملحق 9	حسابات النتائج لسنة 2018 لمؤسسة صيدال
ملحق 10	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال
ملحق 11	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال
ملحق 12	قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال



مقدمة

مقدمة:

إن التغييرات والتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والتغيرات الطارئة على المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى ادخال قوائم مالية جديدة تستعمل في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والأداء المالي بصفة خاصة من خلال تقييم وضعيتها السابقة والحالية وكذا التوقعات المستقبلية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن سوء اختيار أدوات تقييم الأداء المناسبة يؤدي إلى نتائج غير دقيقة ولا تعبر بصورة صادقة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، ومن الأدوات الشائعة الاستعمال أدوات التحليل المالي التقليدية الخاصة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي التي تعد وفقا لمبدأ الاستحقاق لكن بالرغم من أهمية هذه القوائم إلا أنها غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة التي لم تكن الغاية فيها تحقيق الربح فحسب، ولكن الاستمرار في السوق، وضمان هذا لا يكون دون نظرة استراتيجية على كل المستويات التسييرية.

وتتطلب النظرة الاستراتيجية الحديثة للتحليل المالي الاعتماد على القوائم المالية المختلفة ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية المنصوص عليها ضمن المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7)، حيث تعتبر هذه القائمة كأداة تحليلية وامتداد لأدوات التحليل المالي المختلفة تبين التحصيلات والمدفوعات الفعلية التي قامت بها المؤسسة من خلال أهم دورة فيها وهي التدفقات المتأتية من أنشطة الاستغلال الى جانب أنشطة الاستثمار والتمويل.

كما تمكن قائمة التدفقات النقدية من تزويد المستخدمين بمعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية لمؤسسة معينة خلال فترة مالية معينة، ونظرا لمصداقية معلوماتها فهي توفر مؤشرات يتم من خلالها تحديد مستوى الأداء في المؤسسة الاقتصادية وتساهم في ترشيد قراراتها.

الإشكالية:

وبناء عليه يمكن بلورة إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

- ما مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟

وينطوي التساؤل الجوهري على عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

- ما المقصود بقائمة التدفقات النقدية؟
- ما هي أهمية هذه القائمة في المؤسسة الاقتصادية
- كيف يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية؟
- كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء مؤسسة صيدال؟

الفرضيات:

وعلى أثر هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية
- تعمل قائمة التدفقات النقدية على تقييم الأداء المالي من المنظور النقدي على عكس القوائم الأخرى القائمة على أساس الاستحقاق
- هل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم أداء مؤسسة صيدال

أسباب ودوافع الدراسة:

- الميول الشخصي لهذا النوع من البحوث المتعلق بالجانب المالي؛
- التعرف أكثر على قائمة التدفقات النقدية ومدى مساهمتها في تقييم الأداء؛

- أهمية وحداثة الموضوع لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية؛
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي المدروس.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية تحليل القوائم المالية وتعدد الجهات المستفيدة منها، إذ يمكن الاستفادة من المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في توفير مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاطات المؤسسة الاقتصادية واختبار مدى كفاءتها في توظيف الموارد المالية. وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية الأساسية التي ينبغي الاهتمام بدراستها بشكل أدق وأعمق، ومن المهم أن تهتم المؤسسات الجزائرية بإعداد هذه القائمة والاستفادة من الدراسات التطبيقية القائمة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

- تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وطبيعتها من حيث نشأتها- أهدافها-مضمونها وطرق إعدادها مع وضع مخطط يحدد الإطار العام للقائمة مبوبة حسب الأنشطة الثلاثة المكونة لها؛
- التعرف على أدوات التحليل المالي والمؤشرات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية؛
- محاولة تحليل قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة والوقوف على أهم المؤشرات التي تمكن من معرفة وضعيتها.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني:

ترتبط هذه الدراسة بشكل عام بكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الاقتصادية، وكإسقاط على الواقع اخترنا مؤسسة صيدال -الأم-

الإطار الزمني:

تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية (2019-2020) بإسقاط الدراسة على حال مؤسسة صيدال -الأم- وقد تم تحديد المجال الزمني بثلاثة سنوات بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018.

منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي التفسيري لتحليل النتائج المتحصل عليها.

وقد استخدمنا مجموعة من الكتب للإلمام بالجانب النظري، بالإضافة إلى الرسائل العلمية وكذلك البحوث والدراسات المنشورة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا في جمع المعلومات موقع مجمع صيدال الذي استخرجنا منه معظم المعطيات الخاصة بمؤسسة صيدال.

الفصل الأول:

تقييم أداء المؤسسة

الاقتصادية

تمهيد:

الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، حيث يعد واحد من المواضيع الرئيسية في الفكر الإداري كون أن المؤسسة في تغير بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار فإن ذلك يلزم على المؤسسة ضرورة تغيير وتعديل مستمر لخططها وسياساتها وقراراتها، كما يعتبر في الوقت نفسه المجال الذي ينطلق منه مختلف الممارسين الإداريين لتحديد ما يجب عمله في المؤسسة.

وفي ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد من شدة وحدة المنافسة والنمو الهائل للسوق أصبح لزاما على الباحثين المهتمين بالاقتصاد والإدارة إلى البحث عن كيفية إعادة ضبط مستوى أداء المؤسسة الذاتي والمستوى السائد في الخارج لضمان الاستمرارية والبقاء.

كما أن الأداء يعكس قدرة المؤسسة على التكيف مع مستلزمات بقائها، كونه مرتبط بعدد من مؤشرات التقييم و التي تظهر كيفية تفاعل المؤسسة مع بيئة اقتصادية معروفة بالتغير، كما تعتمد المؤسسة على الأداء في تحديد مدى كفاية إمكانياتها الداخلية لمواجهة التزاماتها، و يمكن من خلاله تقييم مدى قدرة المؤسسة على ترشيد استخداماتها للموارد المتاحة لديها، حيث يعتبر الأداء المالي عنصر مهم و أساسي بالنسبة للمؤسسة لإظهار مدى كفاءة المؤسسة و نجاح السلوك الاستراتيجي الذي تبنته، سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية الذي يحتوي على :

المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء .

ان تناول أداء المؤسسة الاقتصادية نظريا يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم الأداء والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه وكذا مختلف أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء .

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه الا انه لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد له، ومن خلال هذا المطلب سنحاول استعراض بعض المفاهيم كمحاولة لتقديم تعريف شامل للأداء .

يعرف الأداء على أنه سلوك يؤدي الى نتائج، وقد تكون النتائج المحققة مطابقة للأهداف المخططة او تقل عنها او حتى تتجاوزها، وهذا قد يكون وفقاً لمدى كفاءة وفعالية الجهد المبذول لبلوغ النتائج.¹

كما يعرف الأداء أيضا على انه تأدية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة.²

كما يمكن القول ان الأداء محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.³

¹ أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية – رؤية استراتيجية معاصرة، مطابع دار الهندسة، ط2، القاهرة، مصر، 2008، ص 386

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010، ص218

³ طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 38

ونتوصل مما سبق نتوصل إلى أن أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والاهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، فالأداء إذا الكفاءة والفعالية معا.

المطلب الثاني: التمييز بين مفهوم الأداء وبعض المفاهيم القريبة منه.

من خلال التعاريف السابقة نرى ان مفهوم الأداء يرتبط بمفهومين هما الكفاءة والفعالية وهو ما يشكل في غالب الأحيان نوعا من الالتباس كون هذان المفهومان يعدان مجاوران لمفهوم الأداء، ولذلك من الضروري التعرض لكل من المفهومين على النحو التالي:

الفعالية: تعرف الفعالية بانها "درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المحصلة دون النظر الى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها".¹

وتصاغ معادلة الفعالية بشكل رياضي كما يلي:

الفعالية = النتائج المحققة / الأهداف المسطرة = المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة

الكفاءة: تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة.²

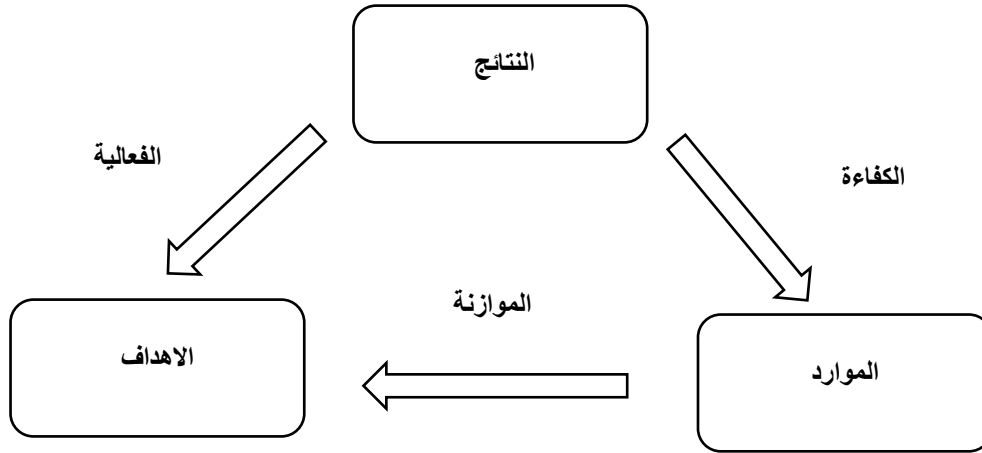
وتقاس بالعلاقة التالية

الكفاءة = المخرجات الفعلية / المدخلات الفعلية = النتائج المحققة / الموارد المستخدمة

¹ أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط 2، الأردن، 2005، ص 19

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مرجع سبق ذكره، ص 220

الشكل رقم (1-1): مثلث الأداء



المصدر: ناصر دادي عدون، عبدالله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 13

المطلب الثالث: أنواع الأداء

يمكن التمييز بين عدة أنواع للأداء حسب المعايير التالية:

أولاً: حسب معيار المصدر

حسب هذا المعيار يصنف الأداء إلى:¹

- **الأداء البشري:** ويتمثل في أداء العاملين بالمؤسسة مهما كان موقعهم ومستواهم وهو من أهم مصادر الأداء، فلا يمكننا ان نتصور أي أداء دون افراد
- **الأداء التقني:** ويمثل قدرة التجهيزات التقنية على القيام بمهمتها على أحسن حال
- **الأداء المالي:** هو الأداء الذي يصنف مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها

¹ صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 206

ثانيا: حسب معيار الشمولية

حسب هذا المعيار يقسم الأداء الى: ¹

● **الأداء الكلي:** يتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة او الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء او عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي للمؤسسة يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة وكمثال على الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم او وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح او الوظائف، فالمصلحة المالية يجب ان توفر الأموال الضرورية باقل التكاليف وقلل المخاطر ومصحة الإنتاج يجب ان تقدم المنتجات باقل التكاليف واحسن جودة ومصحة الافراد يجب ان تحقق افضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق اقصى ما يمكن تسويقه وتوفير الموارد اللازمة لعملية التصنيع.

● **الأداء الجزئي:** على خلاف الأداء الكلي فان الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق الأهداف بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى الى تحقيق الأهداف الخاصة به لا اهداف الأنظمة الأخرى وبتحقيق مجموع اداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة.

ثالثا: حسب معيار الطبيعة

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء الى: ²

● **الأداء الاقتصادي:** وهي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها (الإنتاج،

¹ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 1، نوفمبر،

2001، ص 87

² نفس المرجع السابق، ص 89

الربح، القيمة المضافة، رقم الاعمال، المردودية ...) وتدني استخدام مواردها (رأس المال العمل، المواد الأولية)

• **الأداء الاجتماعي:** في حقيقة الامر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة اثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا فرضها عليها افراد المؤسسة أولا وافراد المجتمع الخارجي ثانيا وتحقيق هذه الأهداف يجب ان يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة الاقتصادية وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي الا بتحقيق الأداء الاجتماعي.

• **الأداء السياسي:** يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن للمؤسسة ان تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى ومن امثلة الأهداف السياسية لبعض المؤسسات تمويل الحملات الانتخابية من اجل إيصال اشخاص معينين الي الحكم لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

المبحث الثاني: تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية

سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية وأقسام وقواعد ومراحل هذه العملية بالإضافة الى مقومات وصعوبات عملية التقييم.

المطلب الأول: تقييم الأداء، مفهومه، أهميته وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

لقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تقييم الأداء وذلك راجع لصعوبة تحديد تعريف دقيق لتقييم الأداء، ومن بين أهم التعاريف نذكر:

عرف تقييم الأداء على انه المراقبة المستمرة للإنجازات، البرامج، الأنشطة، المشاريع والوظائف في المؤسسة وتسجيلها.¹

ويعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية او الوحدة الاقتصادية وذلك للتأكد من ان الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية.²

ويعرف تقييم الأداء بانه معرفة وتحليل الفروقات بين ما هو مخطط وما تحقق فعلا أي بين الأداء الفعلي والأداء المخطط، بين ما تم إنجازه وما كان من المفروض ان ينجز.³

ومما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء على انه منظومة متكاملة لنتائج اعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر البيئة الداخلية والخارجية، كما انه يمثل قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف الوقوف على مواطن القوة لتعزيزها ومعرفة مواطن الضعف واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تكتسي عملية تقييم الأداء أهمية كبيرة تتمثل في:⁴

- الافصاح عن مدى قيام الوحدات والاقسام بوظائفها على أكمل وجه؛
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط حيث انها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الافراد مهامهم على أكمل وجه؛

¹ إبراهيم الخلف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 34
² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 24

³ مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 125

⁴ فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، ط 1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 92

- هي محاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للشركة.
- كما تساعد عملية تقييم الأداء على:¹
 - توجيه العاملين للقيام بأعمالهم؛
 - توجيه اشراف الإدارة العليا؛
 - توضيح سير العمليات الإنتاجية؛
 - تساعد على تنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المنشأة حيث تتكامل إدارات المنشأة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والافراد؛
 - عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لخطته وأهدافه.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء

لقد اتضح انه ينبغي على جميع المؤسسات أن تقيس مدى فعالية أنشطتها ونتائج اعمالها لان المعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تقودها نحو تحقيق أهدافها وبالتالي تحسين أدائها، لذلك فالمؤسسة التي لا تستطيع قياس أدائها لا يمكنها الرقابة عليه وإذا لم تستطيع مراقبته فلن تقدر على ادارته وبذلك فهي لن تتمكن من صناعة قرارات سليمة. وعلى هذا تحتاج المؤسسات لتقييم الأداء من اجل تحقيق الأهداف التالية:²

- اتخاذ الإجراءات اللازمة من اجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة.
- تسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة.

¹ علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم محاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2006، ص 34

² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سبق ذكره، ص 25

- يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال ابراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

المطلب الثاني: اقسام عملية تقييم الاداء

يمكن قياس كفاءة أنشطة المؤسسة من خلال تحديد اقسام تقييم الأداء التالية:

أولا: تقييم الأداء المخطط

ويتمثل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول الى الأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية وذلك وفق فترات زمنية دورية يمكن ان تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى (من ثلاث إلى خمس سنوات) وذلك بهدف اظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وايضاح الانحرافات والاختلافات التي حدثت في عملية التنفيذ، مع تفسير المسببات والمعالجة اللازمة لها الا أنه تجدر الإشارة الى ضرورة مراعاة الظروف التي احيطت بتنفيذ الخطة والتي لها تأثير على نتائج المؤسسة.

ثانيا: تقييم الأداء الفعلي

ويقصد به كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعرف على الاختلافات التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية. ويتطلب ذلك تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة، ويقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة إضافة الى مقارنتها مع ما حققت الوحدات الاقتصادية المثلثة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

ثالثا: تقييم الأداء المعياري (القياسي):

يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فإما ان يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والارباح والمبيعات والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية ام لا.

رابعا: تقييم الأداء العام (الشامل):

يتطرق هذا النوع من التقييم الى كل جوانب النشاط في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط واخر وهذا بإعطاء اوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير الى مستوى الارجحية الذي تراه الإدارة العليا باستخدام هذه الارجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل لدرجة التقييم الشامل للمؤسسة.¹

المطلب الثالث: القواعد الأساسية لتقييم الأداء ومراحله**الفرع الأول: القواعد الأساسية لتقييم الاداء**

تستند عملية تقييم الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1. تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية انما يتوسع ليشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف الى أهداف قصيرة المدى وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.

¹ حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 54

2. وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد وبشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة
3. تحديد مراكز المسؤولية: يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها لذلك يجب ان تعرف مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لغرض المساءلة وبيان أسباب انحرافات التي تقع خلال عملية التنفيذ.
4. تحديد معايير الأداء: تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لغرض المقارنة بين النتائج المحققة، والمعايير هي مجموعة المقاييس والنسب والاسس التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها الوحدة الاقتصادية
5. توفر جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقييم الأداء: وهذا هو أساس عملية تقييم الأداء ويفترض وجوده قبل بدء العملية اذ يفترض وجود جهاز للرقابة وجمع المعلومات والمتابعة يقوم بتسجيل النتائج التي يتمخض عنها التنفيذ باستخدامها في الأغراض المحددة التي تراها الإدارة حيث تعتمد نتائج تقييم الأداء على مدى الدقة في جمع وتسجيل البيانات لذلك يجب وضع برامج التدريب المتخصصة لتستفيد منها كافة المستويات التنفيذية والرقابية.¹

الفرع الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

¹ فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 37

ان عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظ بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع المراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الافراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر الى عملية التقييم التي نشأتها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها.

وعموما يمكن حصر عملية التقييم في خمس مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض كما يلي:

1. **جمع المعلومات والبيانات الإحصائية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المنشأة التي يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والاستخدامات ورأس المال وعدد العاملين واجورهم وغير ذلك
2. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
3. **اجراء عملية التقييم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على ان تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه
4. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** وهذا لكون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان انحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وتحديد أسبابها وان الحلول اللازمة لمعالجة انحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل

5. متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: يتم وضع التوصيات والاقتراحات اللازمة لتصحيح هذه الانحرافات وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تولدت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية الرقابة والمتابعة.¹

المطلب الرابع: مقومات وصعوبات تقييم الأداء

الفرع الأول: مقومات تقييم الأداء

يعتمد نجاح عملية تقييم الأداء على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:²

- الشمول بما يغطي كافة أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة على المؤشرات والاهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها؛
- ان يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب ان يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة؛
- ان يتمكن الوصول الى نتائج إيجابية والى تحسين الأداء ورفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد وان لا تقتصر على أوجه الخلل والانحرافات فقط؛
- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛

¹ فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 39
² صلاح الدين حسن السبيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 244

- من المفضل اختيار معيار او مؤشر رئيسي واحد او عدد محدود جدا منها، يقيم على أساسه أداء الإدارة ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسات من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية؛
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب ان يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال اثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة؛
- توفر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الإنتاجية واستخدام الكفاء للموارد المتاحة.

الفرع الثاني: صعوبات تقييم الأداء

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص اخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي، وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو من نظام التقييم في حد ذاته والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم. ومن بين هذه الأخطاء نجد:

أولا: الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم)

من بين هذه الأخطاء نجد: ¹

1. الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل اجراء عملية التقييم سواء بالسلب او بالإيجاب.

¹ السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة، ص-ص 76/75

2. شخصية القائم بتقييم الأداء: اما ان يكون متساهلا او متشددا اثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
3. التحيز الشخصي: والذي يتمثل في ميل المقوم الى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية او اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم ومن بين هذه العلاقات نجد مثلا: الزمالة والصداقة، العلاقات العائلية... الخ
4. إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة، واهماله لسلوكه وادائه قبل ذلك.
5. عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيه، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه وهذا يدخل في اللامبالاة.

ثانيا: أخطاء متعلقة بنظام التقييم

من بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء:¹

1. عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط؛
2. عدم كفاءة نماذج التقييم، فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي الى تهرب المقومين من اعداد عملية التقييم؛
3. استخدام طريقة للتقييم موحدة، وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة؛
4. قلة المتابعة من طرف الجهات التي تضع نظام تقييم الأداء.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي

¹السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، المرجع نفسه، ص-ص 76/75

تهتم المؤسسات الاقتصادية بجميع أنواعها بتقييم الأداء المالي وذلك من أجل التعرف على كفاءتها المالية ومعرفة أدائها وتطوراتها، وهو يعتبر الحجر الأساس بالنسبة لها لأنه يعطي معلومات ويكشف عن أداء العاملين فيها، ويظهر من خلاله الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة ويساعدها في عملية اتخاذ قراراتها الاستراتيجية ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى كل من مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته وكذا أهدافه والجهات المستفيدة منه بالإضافة الى مصادر معلوماته والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي أهميته وأهدافه

للاطلاع أكثر على عملية تقييم الأداء المالي سنتناول من خلال هذا المطلب مفهومه، أهميته وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم تقييم الاداء المالي

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت الى تقييم الأداء المالي ومن بينها ما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه " تقديم حكم ذو قيمة حول تسيير إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، أي عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".¹

ويعرف تقييم الأداء المالي كذلك بأنه "مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية

¹ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص34

للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية".¹

ويعرف أيضا على انه "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة قدرتها على انشاء القيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقه مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تنتمي اليها المؤسسة".²

ومما سبق يتضح ان تقييم الأداء المالي هو عملية تقوم بقياس الأداء المالي الفعلي او المنجز وذلك من خلال استخدام نسب تستند الى مؤشرات مالية لإظهار مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

حظيت عملية تقييم الأداء المالي بأهمية بالغة في الكثير من الدراسات والأبحاث فهي من جهة تساهم في التأكد من كفاءة الموارد المتاحة ومن جهة أخرى تساهم في التحقق من تنفيذ الأهداف المسطرة. ويستمد تقييم الأداء المالي أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في:³

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها ان تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة سواء كانت قرارات استثمارية او تطويرية او متعلقة بتغيير السياسات؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز وتحسين والمساهمة في تدنية التكاليف؛

¹ مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص 11

² عبد الغني دادن، مرجع سابق، ص 36

³ نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 165

• يعتبر من اهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة او بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛

وبشكل عام يمكن حصر أهمية تقييم الأداء المالي في انه يلقي الضوء على الجوانب التالية:¹

- تقييم ربحية المؤسسة والهدف منه تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهمين؛
- تقييم سيولة المؤسسة والهدف منه تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة بغية معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم مديونية المؤسسة من خلال معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة من اجل تقييم القدرة الكلية للمؤسسة.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق ما يلي:

1. **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة وهي ارصدة توضح المراحل التي يتشكل من خلالها الربح او الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت الى النتيجة المحققة ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع اهداف المؤسسة ومعطيات السوق.
2. **تحليل الهيكل المالي:** يتمثل الهيكل المالي في مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة، ص 45

دون التأثير على قيود التوازن المالي، المردودية والملاءة المالية وكذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء...

3. **تقييم المردودية:** تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات التمويلية.

4. **تحليل التدفقات النقدية:** حيث يمكن من استخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية.¹

كما يهدف تقييم الأداء المالي الى:

- توضيح المسار المالي للشركة لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها؛
- ابراز مدى إدراك الشركة على استيعاب الخسائر الناتجة؛
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 31

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

بالنظر لأهمية عملية تقييم الأداء المالي نستنتج أن هناك العديد من الأطراف التي تهمها هذه العملية وتستفيد منها وذلك لاستعماله في أغراض مختلفة ولاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات ومن بين الأطراف التي تقدم إليها نتائج التقييم نذكر:

1. التقييم الموجه للمساهم: يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على الاستثمار في

المؤسسة والقيمة المضافة والمخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة، فهو يبحث هل من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها؟ لذلك يفيد تقييم الأداء المالي للمؤسسة المساهم فيما يتعلق بهذه الجوانب وقد يختلف قليلا عن المستثمر المرتقب والذي يريد ان يعرف هل من الأفضل شراء أسهم المؤسسة أم لا، فكل منهما يهتم بماضي المؤسسة وكذلك بالنمو المتوقع للأجل الطويل والقصير.

2. التقييم الموجه للدائنين: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة

للمؤسسة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو اقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون بنكا أو مؤسسات مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بمدى إمكانية المؤسسة الوفاء بالقروض عند الاستحقاق.

3. أهمية تقييم الأداء المالي بالنسبة للمورد: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز

المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتقييم مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما اذا كان سيستمر في التعامل معه او يخفض هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما اذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون،

ومن مصلحة المؤسسة (كعميل) متابعة مراكز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريد للمواد الأولية ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

4. التقييم الموجه لإدارة المؤسسة: تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي فهي تعمل على تحقيق رضا المساهمين والعملاء والعمال، فلا يمكنها تحقيق ذلك الا من خلال توجيه الأداء المالي للمؤسسة من فترة لأخرى وذلك باستخدام عملية التقييم المستمر له ودراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من اثارها. ومنه يتضح ان أداء التقييم الاداء المالي يزداد المدير المالي بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.¹

وهناك العديد من الأطراف الأخرى التي تستفيد من عملية تقييم الأداء المالي نذكر منها:²

- العمال باعتبارهم العنصر المؤثر والمتأثر بالظروف المالية للمؤسسة؛
- هيئة الأوراق المالية لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والافصاح من المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية؛
- الغرفة التجارية والصناعية للتحقق من مدى المساهمة في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني؛
- الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات او المرحلة في عملية تقييم الأداء فيجب ان تكون المعلومات التي تم جمعها ان تتميز بالمصداقية والموثوقية، ويجب ان تتوفر في الوقت المناسب من اجل الاعتماد عليها في تقييم الأداء وهي تتوفر في عدة مصادر متمثلة في:

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية رمل، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 51

² عدنان تايه النعيمي وفؤاد راشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، ط1، دار اليازوردي للنشر،

عمان، الأردن، 2008، ص 31

أولاً: مصادر خارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ويمكن تصنيفها الى نوعين من المعلومات:¹

1. **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية الحالية للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي. كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.
2. **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض المنظمات المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بالقطاع ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في اجراء الدراسات المالية والاقتصادية، فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من احدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت...، من اجل المقارنة بين المؤسسات بواسطة النسب.

ثانياً: مصادر داخلية

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموماً في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق ويمكن توضيح هذه المصادر كما يلي:

1. **الميزانية:** تقدم مصلحة المحاسبة العامة الى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002، ص من 39 الى 41

التي تمكنهم من اعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.¹

2. **جدول حسابات النتائج:** يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والايادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيل لها أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.²

3. **قائمة التدفقات النقدية:** وهي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.³

4. **الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج، فهو يمكن ان يقدم المعلومات التي يحتويها هذين الأخيرين بأسلوب اخر.⁴

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي

من اهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد:⁵

أولا: العوامل الداخلية

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 51
² عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار الميسرة، ط2، عمان، 2006، ص 76
³ إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزء الاول، ط2، عمان، 2011، ص222
⁴ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 51
⁵ جلييلة بن خروف، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 78

وهي تلك العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة ويمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهمها:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- درجة المركزية وحجم المؤسسة؛
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛
- مدى توفر موارد مالية وبشرية للمؤسسة.

بالإضافة الى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف الى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحديد مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها ومن أهمها:

- نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة ويعبر عنها رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة} = (\text{اجمالي الفوائد} + \text{اجمالي الأصول المنتجة}) \times 100$$

حيث اجمالي الأصول المنتجة = اجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية

- نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع وتوضح هذه النسبة أهمية الفوائد الى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات)

وتحسب كما يلي:

نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع = إجمالي الفوائد المدفوعة + (إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) $\times 100$

ثانياً: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، ولكن يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة اعداد خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

- التأثيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا الأداء هو مفهوم واسع و متغير بالنظر لتعدد الأبعاد التي من خلالها يمكن تعريفه و تحليله و تقييمه، و على الرغم من كثرة البحوث و الدراسات التي تناولت الأداء و تقييمه إلا أنه لم يتم التوصل إلى مفهوم محدد لاختلاف المعايير و المقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء و قياسه و اختلاف طابع المؤسسة و أهدافها التي تتأثر بالظروف المحيطة بها، و من خلال بحثنا توصلنا إلى أن الأداء هو مجموعة من الإجراءات و المهام التي تمارسها المؤسسة من أجل ترشيد عمليات استخدام مواردها بغرض تحقيق أهدافها، كما تم تحديد أنواعه معتمدين في ذلك على معيار المصدر، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي و معيار الطبيعة، و يتم تقييمه و قياسه من خلال مجموعة مؤشرات و مقاييس تساعد في الكشف عن النقائص و محاولة تحليلها و البحث عن أسبابها حتى يتم تفاديها مستقبلا، كما نلاحظ فإن غاية وأهداف المؤسسات تحول من سعيها الدائم لجني الأموال إلى هدف الاستمرارية و البقاء، مما ساهم في تغيير و تطوير نظرة الباحثين لمفهوم الأداء المالي الذي من خلاله يتم الكشف عن نقاط القوة و الضعف فيتسنى للمؤسسة تفادي الخسائر و استغلال الفرص والربح، و حتى يصبح الأداء ذا مدلول و أكثر مصداقية وواقعية فالمؤسسة تعتمد في هذا على التحليل المالي إذ هو عبارة عن معالجة منظمة و ممنهجة للبيانات المالية المتاحة، و يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات.

الفصل الثاني:

قائمة التدفقات النقدية وتقييم

أداء المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

قائمة التدفقات النقدية كغيرها من القوائم المالية الأخرى تلزم التشريعات المؤسسات الاقتصادية بإعدادها، وما يميز هذه القائمة عن القوائم الأخرى أنها قائمة تحليلية وتعتبر امتداداً لأدوات التحليل المالي المختلفة، لهذا تستعمل في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ما يسمح بتفسير نتائج نشاط هذه الأخيرة، وما يميزها أيضاً أنها توفر رأياً أبعد وإطاراً أوسع يمكن من تقييم وضعية المؤسسة بشكل أكثر موضوعية، وعلية يتم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية؛

المبحث الثاني: هيكل قائمة التدفقات النقدية؛

المبحث الثالث: تقييم الأداء باستعمال قائمة التدفقات النقدية؛

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الأول: ماهية قائمة التدفقات النقدية

كانت القوائم المالية الأساسية مقتصرة على ثلاث قوائم: الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة والميزانية العمومية لكن هذه القوائم الثلاث لم تكفي للوفاء بكل احتياجات متخذي القرارات لذا ظهرت قائمة يطلق عليها قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: التطور التاريخي ومفهوم قائمة التدفقات النقدية**الفرع الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:**

من أجل التعرف على قائمة التدفقات النقدية بالشكل الذي استقرت عليه الآن لابد من الوقوف على لمحة تاريخية عن نشأة وتطور هذه القائمة، إذ لم تكن قائمة التدفقات النقدية وليدة اللحظة إنما هي خلاصة جهود من أجل تكوينها.

فقد مرت سلسلة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون واتخذت القائمة خلال كل مرحلة زمنية نموذجاً يلبي حاجات مستخدميها، إذ أن تطورها يقدم مثلاً جيداً عن كيفية استيفاء احتياجات مستخدمي القوائم المالية المختلفة حيث ظلت القوائم المالية لسنوات طويلة مقتصرة على قائمتي الدخل والمركز المالي إلا أن هذه القوائم فشلت في تقديم كل المعلومات اللازمة للمستخدمين وخاصة تلك المعلومات المتعلقة بأسباب التغير في الموجودات والمطلوبات ويمكن تمييز ثلاثة مراحل أساسية لهذا التطور:

1- مرحلة قائمة مصادر الأموال والاستخدامات:

كانت البداية في الدراسة التي أصدرها ماسون (Mason 1961) تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني، ثم أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الرأي رقم 3 عام 1963

فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في اعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها كما أوصى بتعديل تسميتها إلى قائمة مصادر الأموال والاستخدامات وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ولكن دون أن تخضع لمدقق حسابات¹

2-مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:

مع تزايد عدد الشركات التي تعد هذه القائمة صدرت عام 1971 النشرة رقم 19 التي أوصت بالزامية اعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بوصفها جزءا مكملا للقوائم المالية وإن كان يشملها تقرير المراجع وقد استمر اعداد هذه القائمة وفقا لمفهوم رأس المال العامل الذي يمثل الفرق بين صافي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في فترة قد تعرضت فيها للعديد من الانتقادات حول مدى فعاليتها خصوصا بعد تصاعد حالات الإفلاس للمؤسسات الأمريكية كون تلك المؤسسات كانت تفصح عن صافي أرباح مرتفع وفي الحقيقة انها كانت تواجه عجزا في السيولة لديها.²

3-مرحلة قائمة التدفقات النقدية

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها لقائمة التغيرات في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال العامل زاد التوجه والاهتمام أكثر بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغيرات في المركز المالي حيث لا يعتبر مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشرا جيدا على تقييم السيولة للمؤسسات الاقتصادية لذلك برزت الحاجة الى وجود قائمة توضح المصادر والاستخدامات في المؤسسة الاقتصادية تعد على الأساس النقدي.

¹عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، مذكرة ماجستير، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص11

²حسين أحمد دحوح، دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد الثاني، دمشق، 2011، ص 204

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1984 المعيار المحاسبي رقم 5 الذي أكد على ادخال قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الرئيسية والتي تعكس المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة وفي سنة 1987 أصدر مجلس المعيار المحاسبي رقم 95 قائمة التدفقات النقدية كقائمة من بين القوائم الملزمة على المؤسسات القيام بها وقد أوضح هذا القرار استعمال مصطلح النقدية بمعناه الواسع ليشمل معادلة النقدية والتي تضم استثمارات عالية السيولة، وبذلك حلت قائمة التدفقات النقدية مكان قائمة التغير في المركز المالي.¹

الفرع الثاني: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

رغم ان كل من الميزانية وحساب النتائج يقدمان الى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة الا انها لا يعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات الداخلة والخارجة او مصادر واستخدامات النقدية خلال نفس الفترة الزمنية ولتلبية هذه الحاجة يتم اعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية والتي يمكن تعريفها كما يلي:

- عرفها النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF من خلال هدفها بحيث " تهدف قائمة التدفقات النقدية الى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك معلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية وتقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة اثناء السنة المالية حسب مصدرها ".²
- كما يمكن تعريفها على انها قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها

¹آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 233_234

² القرار 11/07 المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في مارس 2009، ص 26

بانها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استناداً الى الأساس الذي يتم اعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم اعدادها استناداً الى أساس الاستحقاق.¹

• هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلية أو خارجية.²

• كما يمكن ان تعرف قائمة التدفقات النقدية على انها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل، أنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي الى توفيق النقدية في اول الفترة واخرها.

3

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن إعطاء مفهوم شامل لقائمة التدفقات النقدية باعتبارها القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهي قائمة الزامية لابد من اعدادها من طرف الشركات باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية لكل فترة، وهي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من مدفوعات ومقبوضات حسب النشاط التشغيلي او التمويلي او الاستثماري خلال الفترات المالية المحددة.

المطلب الثاني: أهمية واهداف قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: أهمية التدفقات النقدية

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)، دار اثراء، الأردن، ط 1، 2008، ص 97
² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 50
³ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان، مرجع سابق، ص 11

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءاً متمماً للقوائم المالية وعنصراً مهماً من مقوماتها فنظراً للفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها، ويوضح استقراء الدراسات والإصدارات المهنية يوضح ان بواعث الطلب على معلومات التدفقات النقدية يدور حول ثلاثة نقاط رئيسية وهي:¹

النقطة الأولى: ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق راس المال اذ تؤثر قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات والفوائد ومن ثم على القيمة السوقية للاستثمارات.

النقطة الثانية: ترتبط بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية اذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة المنشأة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل.

النقطة الثالثة: تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي: تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الاعسار المالي والإفلاس، خصوصاً بعد ان أوضحت عدة دراسات ميدانية انه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الاعسار والإفلاس التي لحقت ببعض المنشآت.

وإضافة لما سبق تكمن أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:²

- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجة المحاسبية المختلفة؛

¹ حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص 210
² ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي، قسم العلوم المصرفية، عمان، الأردن، 2003، 2000

- ان معلومات التدفق النقدي تساعد المستخدمين على تطوير نماذج التقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمشاريع المختلفة؛
- تساعد في إدارة النقدية بفاعلية؛
- تكشف مدى نجاح او فشل خطة النقدية للشركة؛
- تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة على أنشطة الشركة؛
- تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على الشركة؛
- تساعد في اعداد الموازنات التقديرية؛
- معرفة مدى كفاءة استخدام راس المال العامل خلال فترة محددة؛
- بيان الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان هذا الأثر (تدفق للداخل او الخارج).

الفرع الثاني: أهداف قائمة التدفقات النقدية

ان الهدف الرئيسي من اعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات خلال فترة زمنية معينة ومن خلال هذه القائمة يمكن تحقيق الأهداف التالية:¹

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛
- قياس مستوى السيولة على المدى القصير؛
- التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

¹ نسرين فرحات، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016، ص 51-52

- لفت نظر الإدارة العليا للانحرافات النقدية المتوقعة؛
- مساعدة المستثمرين والمقرضين وغيرهم في تقييم مقدرّة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

المطلب الثالث: استخدامات قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل من الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية:¹

1- استخدامات الإدارة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل اصدار أسهم رأس مالية او بيع سندات طويلة الاجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى الا بشكل بسيط. ان القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الراس مالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الاجل بإصدار أسهم او سندات، وبالعكس فاذا ما أظهرت القائمة عجزا في النقدية فان الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز وباستخدام قائمة التدفقات النقدية تستطيع الإدارة وضع مؤشرات او ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية

2- استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد قائمة التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية إيجابية صافية؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي؛

¹ منير شاكر محمد واخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص-145-146

- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة؛
- اثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المبحث الثاني: هيكل قائمة التدفقات النقدية

على الرغم من أن كل من قائمة الدخل والميزانية تقدمان إلى حد ما وبصورة ملخصة معلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسة خلال الفترة إلا أنهما لا تعرضان الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة ولتلبية هذه الحاجة يتم اعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الأول: تصنيف التدفقات النقدية

حتى تتحقق الأهداف المرجوة من اعداد قائمة التدفقات النقدية فإن هذه القائمة تضم كل العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ويتم تصنيفها ضمن ثلاث أنشطة هي: تشغيلية، استثمارية وتمويلية والهدف من هذا التصنيف هو تسهيل عملية القراءة والتحليل والاستنتاج ويمكن شرح وتوضيح هذه الأنشطة من خلال ما يلي:¹

1) **الأنشطة التشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل وتتمثل في:

أ- النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض) وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

¹رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والافصاح في القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار اثناء للنشر، الأردن، 2009، ص ص 390، 391

ب- النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع) ومدفوعات فوائد القروض و سداد الضرائب

(2) الأنشطة الاستثمارية: وتشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل وتتمثل في:

أ- المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض من منشآت أخرى.

ب- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية من أسهم وسندات أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود اقراض لمنشآت أخرى أو سداد القروض.

(3) الأنشطة التمويلية: تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية والتمثلة في:

أ- المقبوضات من اصدار الأسهم (زيادة رأس المال) أو اصدار السندات أو أي مصدر تمويلي آخر.

ب- المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل.

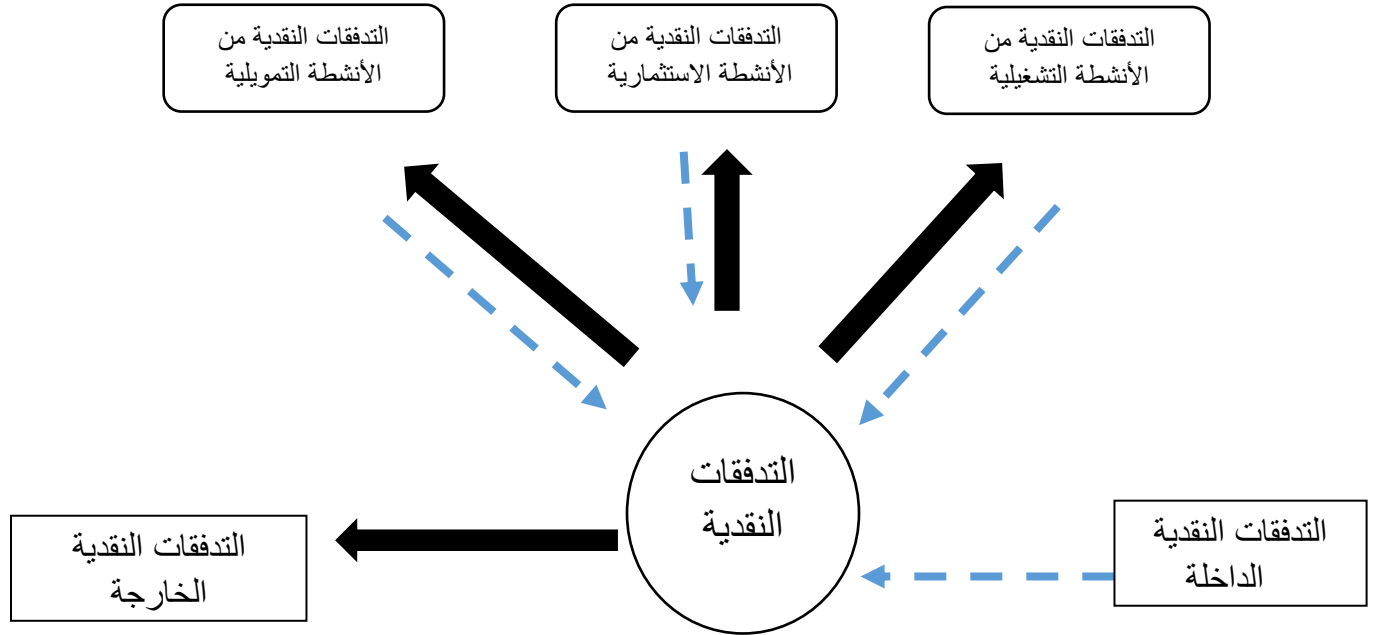
إضافة إلى الآثار النقدية للأنشطة الثلاثة السابقة يلزم أيضا الإفصاح عن العمليات غير النقدية الهامة بشكل منفرد في جداول ملحقة كملاحظات مستقلة أسفل قائمة التدفقات النقدية.

جدول رقم (1-2): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية

تدفقات المؤسسة	التدفقات الداخلة	التدفقات الخارجة
الأنشطة التشغيلية	- مبيعات السلع والخدمات - مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية	- مشتريات البضاعة - الرواتب والأجور - الفوائد المدفوعة - المصاريف الأخرى - الضرائب على الأرباح
الأنشطة الاستثمارية	- بيع عقارات ومعدات - بيع الاستثمارات المالية - حصص الأرباح المستلمة	- شراء عقارات ومعدات - شراء الاستثمارات المالية
الأنشطة التمويلية	- اصدار أسهم رأس المال - اصدار سندات	- دفع الديون - دفع حصص الأرباح النقدية

المصدر: منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق، ص144

شكل رقم (2-1): آثار الأنشطة على قائمة التدفقات النقدية



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى عمان، دار وائل للنشر والتوزيع 2006، ص 148.

تمثل الأسهم المتقطعة التدفقات النقدية الداخلة مثل شراء الاستثمارات، اصدار أسهم رأس المال، أما الأسهم المتصلة فتمثل التدفقات الخارجة مثل حيازة الاستثمارات، توزيع أرباح الأسهم وغيرها.

تصح التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحقيق تدفقات نقدية داخلة تكفي لتغطية التدفقات النقدية اللازمة للتشغيل، وكلما كانت التدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التشغيل أكبر من التدفقات النقدية الخارجة كان ذلك مؤشرا إيجابيا على تحقيق المؤسسة لمستوى معقول من الربحية والسيولة.

تعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشرا جيدا عن درجة نمو المؤسسة الاقتصادية أو انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة عن التدفقات النقدية الداخلة كلما دل ذلك على نمو نشاط المؤسسة الاقتصادية واتجاهها نحو التوسع.

وأخيرا توضح التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية هيكل تمويل الشركة ومدى اعتمادها على الالتزامات الخارجية، ويحدد كمية ونوعية الأموال المتاحة من هذا المصدر، وهو ما يتيح الفرصة لإلقاء الضوء على العلاقة التأثيرية بين قطاع التمويل من ناحية وقطاعي التشغيل والاستثمار من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مصادر وخطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية

الفرع الأول: مصادر اعداد قائمة التدفقات النقدية

تعد القوائم المالية الأساسية التقليدية من ميزان المراجعة أما قائمة التدفقات النقدية فيتم إعدادها من ثلاثة مصادر حسب ما تم تداوله في العديد من الكتب التي تناولت هذا الموضوع وخلافا لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتان تعدان على أساس الاستحقاق استنادا الى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية ومنه قائمة التدفقات النقدية يتم اعدادها من خلال ثلاث مصادر هي:¹

- الميزانية العمومية المقارنة: مقارنة ميزانيتين متتاليتين لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين اول واخر الفترة
- قائمة الدخل (الأرباح والخسائر): قائمة الدخل للسنة الجارية لتحديد الزيادة والنقصان في النقدية للأنشطة التشغيلية خلال الفترة أي تحويل صافي ربح الفترة من أساس الاستحقاق الى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
- بيانات إضافية: انتقاء بعض البيانات من دفتر الأستاذ للوصول الى معلومات تفصيلية وتحديد كيفية توريد او استخدام النقدية خلال الفترة.

الفرع الثاني: خطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية

¹ رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والافصاح في القوائم المالية، مرجع سابق، ص

انطلاقاً من المصادر الثلاثة السابقة يتم اعداد القائمة وفق ثلاث خطوات:¹

- **الخطوة الأولى:** تحديد صافي الزيادة او النقصان في النقدية كفرق بين رصيد النقدية اول واخر الفترة، وتتم هذه الخطوة مباشرة لأنه يمكن احتساب الفرق من خلال تفحص قائمة المركز المالي المقارنة
 - **الخطوة الثانية:** تحديد صافي النقدية المتأتية من او المستخدمة في الأنشطة التشغيلية وتتطلب هذه الخطوة:
 - تحليل قائمة دخل السنة الجارية لتحويلها من أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي؛
 - مقارنة الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بالزيادة او النقصان في الأصول والالتزامات المتداولة؛
 - بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ العام.
 - **الخطوة الثالثة:** تحديد صافي النقدية المتأتية من او المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وتتطلب هذه الخطوة:
 - تحليل بيانات الميزانيتين المتتاليتين لتحديد التغيرات بالزيادة او النقصان في الأصول والالتزامات طويلة الاجل في حق الملكية؛
 - بيانات إضافية أخرى من دفتر الأستاذ.
- المطلب الثالث: طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية**

تعد قائمة التدفقات النقدية بإحدى الطريقتين: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

¹ رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص-ص 392، 393

ومع ان معايير المحاسبة الدولية لم تلزم الشركات بإعداد قائمة التدفقات النقدية بطريقة معينة الا انها اوصت بإعدادها وفقا للطريقة المباشرة وذلك للأسباب التالية:¹

- انها تقدم معلومات أكثر تفصيلا وفائدة عن مصادر النقدية مما يجعلها أكثر ملائمة للغايات التي وجدت من اجلها هذه القائمة

- تعرض معلومات أكثر تفصيلا عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة مما يساعد في الوصول الى تقديرات أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة لأنشطة المنشأة المستقبلية المختلفة ودفع حصص أرباح الأسهم في حين تفضل جهات عديدة من الناحية العملية اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة نظرا للمبررات التالية:

1- انها أسهل وأقرب للفهم من الطريقة المباشرة؛

2- توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية وبين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي؛

3- اقل تكلفة من الطريقة المباشرة نظرا لسهولة اعدادها من قبل جميع الجهات المهمة بإعداد هذه القائمة من داخل وخارج المنشأة.

هذا ولا بد من الإشارة الى انه أيا كانت الطريقة المتبعة في اعداد قائمة التدفقات النقدية فان الامر يتطلب ميزانيتين لفترتين متتاليتين كما تتطلب الطريقة المباشرة بشكل خاص توفر قائمة الدخل عن الفترة المالية الأخيرة وفي كل الحالات قد تقتضي الحاجة الحصول على معلومات مالية إضافية لاستكمال اعداد هذه القائمة.

¹ صافي فلوح واخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2008-2009، ص-ص 101، 100

1- الطريقة المباشرة

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة الى المبالغ النقدية المدفوعة او المقبوضة، اذ يتم تحويل كل رقم موجود في قائمة الدخل مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي الى الأساس النقدي ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة. ويمكن تحويل الأرقام الواردة في قائمة الدخل والمعدة وفق أساس الاستحقاق الى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في ارصدة بعض حسابات الميزانية.¹

ويتم اعداد هذه القائمة على الشكل الآتي:

¹ حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص 216

الجدول رقم (2-2): نموذج لقائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى الضرائب على النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيل عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالي الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب اصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض او الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغير سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة أموال الخزينة ومعدلاتها عند اغلاق السنة

المصدر: القرار رقم 11/07، مرجع سابق، ص 35

وتتمتع هذه الطريقة بالميزات التالية:¹

- تتميز بالشمولية حيث تفصح عن كل عنصر من عناصر التدفقات النقدية التشغيلية مما يساعد مستخدميها على فهم عناصرها دون اللجوء للقوائم المالية الأخرى المعروضة؛
- توفر معلومات أكثر تفصيلاً وبصورة واضحة عن الآثار النقدية لأوجه النشاط التشغيلي للمؤسسة فهي أكثر فائدة في تقييم الوضع النقدي المستقبلي وتحديد مدى قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها النقدية المختلفة؛
- تعتبر المعلومات المفصلة أكثر إفادة وملاءمة وموضوعية وهذا ما يتماشى مع متطلبات الإفصاح، كما تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر ملاءمة.

2- الطريقة غير المباشرة

أطلق عليها أيضاً طريقة التسوية إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الدخل كما يظهر في قائمة الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية وبمعنى آخر فإن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية لذلك سميت بالطريقة غير المباشرة. حيث يتم إضافة العناصر النقدية التي طرحت لتحديد صافي الدخل وطرح الإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل للوصول إلى صافي النقدية.²

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص

169

² حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص 217

الجدول رقم (2-3): نموذج لقائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل - الاهتلاكات والارصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييات تحصيل التنازل عن التشييات تأثير تغير محيط الادماج
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج) الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي اصدار القروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية
			تغير أموال الخزينة

المصدر: القرار رقم 11/07، مرجع سابق، ص36

- وتمتاز هذه الطريقة بالعديد من الخصائص تجعلها مفضلة أكثر من الطريقة المباشرة أهمها:¹
- تركيزها على الفروق بين الدخل وصافي التدفقات النقدية يساعد المستخدمين في تحديد الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين قائمة التدفقات النقدية وبين صافي الدخل، مما يجعلها توفر ربطاً مفيداً بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى؛
 - سهولة تحليل ما تفصح عنه من معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية؛
 - سهولة عرض المعلومات بموجب هذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض تكلفة إعداد القائمة بالمقارنة بالطريقة المباشرة؛
 - معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها لديهم دراية وخبرة بهذه الطريقة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء باستعمال قائمة التدفقات النقدية

يمكن استخدام المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة.

المطلب الأول: نسب تقييم السياسة المالية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها بعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم هذه النسب:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• نسبة التوزيعات النقدية =

التوزيعات النقدية للمساهمين

¹ حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مرجع سابق، ص 221

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة.

ان ارتفاع هذه النسبة يشير الى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجية.¹

المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات

• نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات =

صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمنشأة من أنشطتها التشغيلية.²

الانفاق الرأسمالي

• نسبة الانفاق الرأسمالي =

التدفقات النقدية الداخلة من اصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الاجل

ويوفر قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، وانخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية. لذلك فان هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة.³

¹ حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص74

² منير شاكر محمد واخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، مرجع سبق ذكره، ص 166

³ منير شاكر محمد واخرون، نفس المرجع، ص167

المطلب الثاني: نسب تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة**الفرع الأول: نسب تقييم المرونة المالية:**

يقصد بالمرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي، وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة.

وهي كذلك قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الازمات.¹ وتقاس نسبة المرونة المالية كما يلي:

صافي التدفقات النقدية من العمليات

• المعدل النقدي لتغطية الديون =

متوسط الديون الاجمالية

يبين المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي النقدية من العمليات دون الحاجة الى تصفية او بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات.²

الفرع الثاني: التدفقات النقدية الحرة

هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية وراس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية

¹ سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 56

² حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 76

وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشأة على النمو داخليا وزيادة مرونتها المالية.¹

ومن اهم نسب التدفقات النقدية الحرة:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• معدل صافي التدفق النقدي الحر =

النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح

المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين المردودية

الفرع الأول: مفهوم المردودية

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة. فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحقها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، وقياسها يسمح للمسیر بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.² وعادة ما يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من المردودية كما يلي:

1. المردودية التجارية: هي المردودية التي تحقها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو الهامش التجاري، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

وتبين المردودية التجارية الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية كما تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.¹

¹ حمزة بن خليفة، نفس المرجع السابق، ص 76

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، مرجع سبق ذكره، ص 77

2. المردودية الاقتصادية: تعبر المردودية الاقتصادية عن مردودية جميع الوسائل المستخدمة لضمان نشاط المؤسسة ممثلة في النتيجة العملياتية، حيث تقيس مردودية الأصول المستثمرة وتحسب من خلال العلاقة التالية:²

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال / مجموع الأصول الاقتصادية

3. المردودية المالية: تعرف المردودية المالية بأنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح عن طريق الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، تحقيق هذه الأرباح يتوقف على مستوى مكافأة الأموال المستثمرة من جهة وعلى قدرة المؤسسة على توفير الأموال الضرورية لضمان استمراريتها ونموها من جهة أخرى.³ وتقاس المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:⁴

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ويمكن تحليل المردودية المالية الى ثلاثة مركبات أساسية كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

النتيجة الصافية
: يمثل الهامش الصافي والذي يحدد السياسة التجارية
رقم الأعمال الصافي

¹ محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص 51

² نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد الثاني، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018، ص 136

³ نوال باهي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 137

⁴ محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 53

رقم الأعمال الصافي / مجموع الأصول : يمثل معدل دوران الأصول ويوضح الفعالية الإنتاجية للمؤسسة (السياسة الإنتاجية)

مجموع الأصول / الأموال الخاصة : معدل المديونية، يحدد السياسة التمويلية بالنسبة للمؤسسة ويسمح بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو، كما يمكن كذلك تحليل هذه النسبة الى:¹

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = 1 + \frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

حيث $\frac{\text{الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$: معدل المديونية

ويتضح أن المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من معدل المديونية، الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول والنسبتين الأخيرتين تعتبران من المكونات الأساسية للمردودية المالية تتحدد تبعاً لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ومعدل المديونية وذلك كما يلي:²

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} \times \text{معدل المديونية}$$

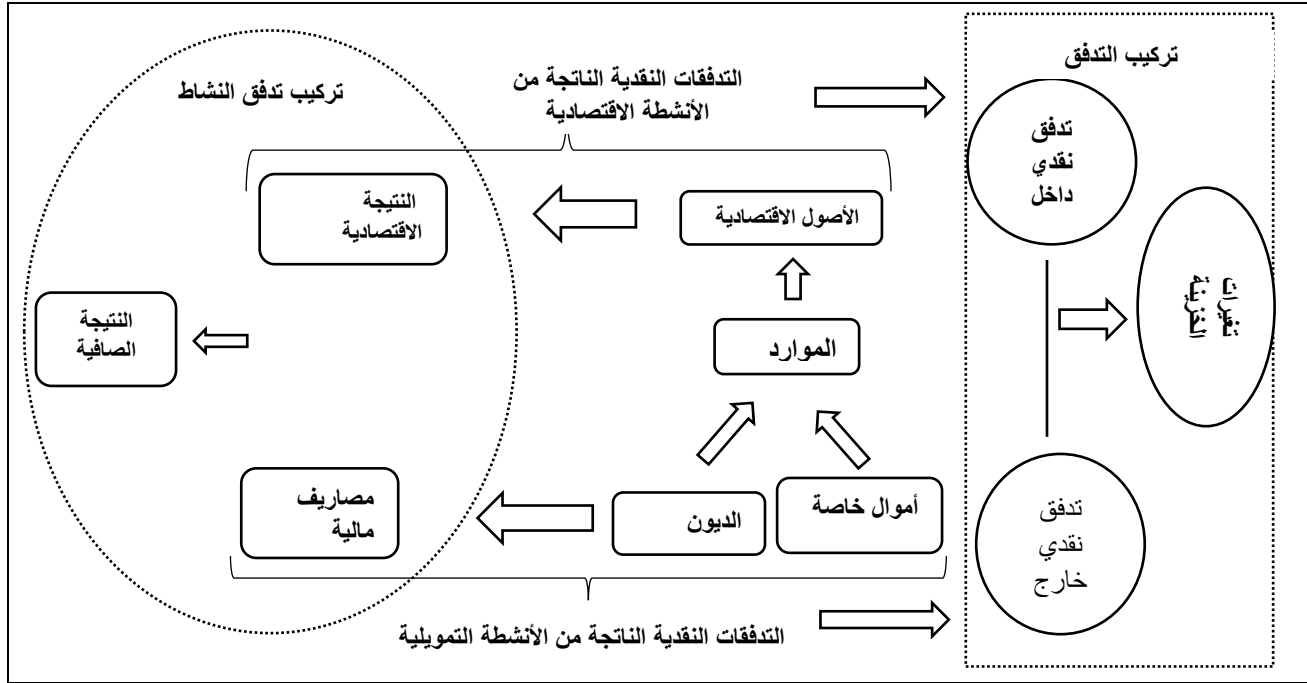
الفرع الثاني: دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين المردودية

من أجل توضيح العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية وقدرتها على تحسين المردودية يتم عرض الشكل التالي:

¹ محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 53

² نوال باهي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 137

الشكل رقم (2-2): العلاقة بين التدفقات النقدية والنتيجة



المصدر: نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مرجع سبق ذكره، ص 141

يوضح الشكل السابق توازنين تسعى المؤسسة الى تحقيقهما كما يلي:¹

التوازن الأول: توازن ما بين الإيرادات والتكاليف المعبر عنها بواسطة نتيجة السنة المالية، ويتحقق هذا التوازن من خلال تحسين المردودية

التوازن الثاني: توازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتولدة من الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المالية ويعبر عنها بتغيرات الخزينة. ويتحقق هذا التوازن من خلال إدارة التدفقات النقدية.

¹ نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مرجع سبق ذكره، ص 141

أولاً: تحسين المردودية الاقتصادية

ان المردودية الاقتصادية تقاس من خلال العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال والأصول الاقتصادية ويمكن تحليلها الى مركبين هما معدل دوران الأصول وهامش الفائض الإجمالي للاستغلال وبالتالي فإنه من أجل تحسين المردودية الاقتصادية لابد من الرفع من المعدلين السابقين-أحدهما مع بقاء الآخر ثابت او كلاهما-وذلك كما يلي:¹

1-الرفع من هامش الفائض الإجمالي للاستغلال: وبما أن الفائض الإجمالي للاستغلال

هو نتيجة الجمع بين رصيد التدفق النقدي لدورة الاستغلال والتغير في الاحتياج لرأس المال العامل، فإن الرفع منه يتم من خلال الرفع من حجم التدفق النقدي الخارج وتخفيض حجم التدفق النقدي الداخل لدورة الاستغلال.

2-الرفع من معدل دوران الأصول: و يتحقق ذلك من خلال تخفيض الأصول الاقتصادية

-مع تحقيق نفس رقم الأعمال-، هذه الأصول الاقتصادية التي تتكون من الأصول الثابتة و الاحتياج في رأس المال العامل، إن العمل على تخفيض الأصول الثابتة يتم من خلال التخلي عن الأصول غير المنتجة أو التي لا تحقق مردود كاف، أما فيما يخص تخفيض الاحتياج لرأس المال العامل فهو يتحقق من خلال رفع معدل دوران المخزون والزبائن و التخفيض من معدل دوران الموردين، وكل هذه العناصر السابقة ما هي إلا عبارة عن إجراءات رفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية بهدف تدنية النقدية الواجب الاحتفاظ بها.

ثانياً: تحسين المردودية المالية

إن المردودية المالية تقاس من خلال العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، ويمكن تحليلها إلى ثلاثة مركبات هي معدل دوران الأصول، هامش الربح ومعدل المديونية، حيث تعبر

¹ نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مرجع سبق ذكره، ص 143

المركبتين الأولى والثانية عن المردودية الاقتصادية، ومن أجل تحسين المردودية المالية البد من الرفع من هذه المعدلات، وذلك كما يلي:¹

1-الرفع من المردودية الاقتصادية: والتي كما اتضح سابقا أن إدارة التدفقات النقدية مساهمة في تحسينها، بالإضافة إلى ذلك فالمؤسسة عندما تقوم بالرفع من مردوديتها الاقتصادية من خلال التنازل عن الاستثمارات غير المنتجة مثلا، فإذا ما حققت فائض قيمة من وراء ذلك وقامت بإعادة استثماره في أصول ثابتة أخرى خلال ثلاثة سنوات من التنازل فإنها بذلك تستفيد من إعفاء ضريبي بنسبة 35% أو 65% حسب مدة الأصل المتنازل عنه، هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالضريبة على الأرباح و منه الرفع من النتيجة الصافية و بالتبعية المردودية المالية.

2-الرفع من معدل المديونية: ويتم من خلال الرفع من حجم الاستدانة لما يحققه من مزايا الوفر الضريبي، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الخطر المالي الذي يزداد بزيادة المصاريف المالية.

أما فيما يخص المردودية التجارية فإن تحسينها يتم من خلال تخفيض التكاليف، ويتضح بأن إدارة التدفقات النقدية تساهم في تخفيض هذه الأخيرة من خلال تدنية تكاليف الاحتفاظ بالنقدية (بتقليلها الحاجة إلى النقد)، الاقتراض بأفضل الشروط الممكنة والبحث عن أفضل الفرص الممكنة لاستثمار الفوائض النقدية.

المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي باستعمال قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة هامة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لكونها تستمد معلوماتها من قائمتين رئيسيتين هما الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج. مما

¹ نوال باهي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 144

يساعد في التحليل المالي من خلال مؤشرات ونسب مالية تقييم أداء المؤسسة في فترات مختلفة والتي لا تتوفر في قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج، فمن خلال البيانات والمعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخراج مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة أولى، وأيضا في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفقات النقدية الحرة بدرجة أقل.

المطلب الأول: نسب تقييم السيولة

يقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة، كما تشير الى مدى سهولة تحويل الأصول الى نقدية، ومدى قرب سداد الالتزامات. وهي قدرة المؤسسة على تحويل أصولها الى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند الاستحقاق.

ان قياس وتقييم السيولة ذو أهمية كبيرة في تقييم الحالة المالية للمؤسسة، فالمؤسسة ذات السيولة المرتفعة هي التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المؤسسة لدفع ديونها، وتقسم التدفقات النقدية للمؤسسة الى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وهذا يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة.¹

ومن أهم النسب المفيدة في تقييم سيولة المؤسسة ما يلي:²

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• مؤشر تغطية النقدية =

التدفقات النقدية من الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

¹ حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 31
² شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، الأردن، 2012، ص-ص

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• نسبة المدفوعات اللازمة لسداد الديون =

فوائد الديون

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء ينبأ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

• نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال =

مدفوعات الديون طويلة الاجل

الى مدفوعات الديون طويلة الاجل

توضح هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تسديد الديون طويلة الاجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا إيجابيا على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الاجل.

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

• نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة =

التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية

الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلة

من الأنشطة التمويلية

توضح هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الاجل، وكذلك تعتبر مؤشرا جيدا على مدى اسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الأصول طويلة الاجل.

المطلب الثاني: نسب تقييم الربحية

تعرف نسبة الربحية بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية وكلما زاد هذا الارتباط كان دليلا على ارتفاع الأرباح، ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة. ومن خلال التعريف السابق يمكن ان نقول ان نسب تقييم الربحية هي مدى نجاح السياسات المتخذة من طرف المؤسسة من خلال تعظيم الأرباح وهي محل اهتمام الكثير من الأطراف وخاصة المستثمرين والإدارة والمقرضين.¹

وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فان تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة انها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المنشأة والعكس بالعكس.²

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية نذكر:³

¹ محمد سمير الصباني وآخرون، المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات)، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 209

² حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 72-73

³ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص-ص 162-163

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

● نسبة كفاية التدفقات النقدية =

الاحتياجات النقدية الأساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي:

- التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- مدفوعات أعباء الديون.
- الانفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.
- سداد الديون المستحقة خلال العام.

صافي التدفق النقدي

● مؤشر النقدية التشغيلية =

صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

صافي التدفق النقدي التشغيلي

● مؤشر النشاط التشغيلي =

ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة

توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

صافي التدفق النقدي التشغيلي

$$\bullet \text{ العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

$$\bullet \text{ نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

خلاصة الفصل:

تعتبر قائمة تدفقات الخزينة من اهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، فالمسير المالي يعتمد هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتقادي الإفلاس وتكاليفه.

كما ان تبويب التدفقات المالية الى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويله يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حده بصورة مستقلة، اذ يرى الاحصائيون ان التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أكثر أهمية على أساس انها تعتبر كمؤشر على قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما ان تحليل جدول تدفقات الخزينة يتيح الحصول على مؤشرات هامة تفيد مستخدمي القوائم المالية على تقييم المؤسسة، ولها أهمية كبيرة في التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات.

ان قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها تعد من الأدوات المهمة في التحليل المالي، حيث توفر معلومات لا تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج، كما انها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في نشاط المؤسسة.

الفصل الثالث:

قائمة التدفقات النقدية واستخدامها في

تقييم أداء مؤسسة صيدال - الأم -

تمهيد:

بعد الاحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للأداء وقائمة التدفقات النقدية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل ما سبق في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية كأداة لتقييم أداء مؤسسة صيدال الأم.

وبناء على ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث أساسية:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة صيدال

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية وأهم النسب التي تمثلها

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة صيدال

يعتبر المجمع الصناعي صيدال من أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة في مجال الصناعة الصيدلانية، والذي يسعى الى كسب تحدي تغطية احتياجات السوق الوطنية من حيث الأدوية.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة صيدال

يعرض هذا المطلب لمحة تاريخية عن مؤسسة صيدال لاسيما بعض التطورات المتعلقة بها في السنوات الأخيرة بالإضافة الى أهدافها.

الفرع الأول: نشأة وتطور مؤسسة صيدال

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية في أفريل 1982، وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 82 161، بعد الاصلاح الهيكلي للصيدلة المركزية الجزائرية. وفي 1993 طرأت تحويلات على هياكل المؤسسة، مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية والتجارية المرتبطة بهدفها الاجتماعي.

في أفريل 1997 اتجه مركب انتاج الدواء بالمدينة الى انتاج المضادات الحيوية، وبالتالي أصبح ملكا للمؤسسة الوطنية للصناعات الكيمائية (SNIC)، هذه الأخيرة التي تم الإعلان عن انتقالها الى التسيير الذاتي في فيفري 1989، لتمهد السبل لظهور صيدال.

لقد أصبحت الشركة القابضة للصيدلة الكيمائية منذ 1996 تمتلك نسبة 100% من رأس مال صيدال، وفي سنة 1997 تبنت المؤسسة برنامج إصلاح انبثق عنه المجمع الصناعي في فيفري 1998، وقد كان هدف صيدال التي عدت من بين المؤسسات الأولى المختارة

للتحول الى شركة ذات أسهم هو احتكار الإنتاج وتوزيع الأدوية والمنتجات المشابهة، كما كان هدفها الأسمى هو تلبية احتياجات السوق المحلية الجزائرية.

في 1998 حققت صيدال نسبة قياسية حيث سجل إنتاجها ومبيعاتها زيادة تقدر ب 16%، 23% على التوالي مقارنة بسنة 1997، ومن جهة أخرى ونظرا لجودة منتجاتها فقد حصلت صيدال على عقد مع جمهورية العراق يخص انتاج 2.250.000 وحدة بقيمة 1.223 مليار دولار، خلال السداسي الأول من سنة 1998.

في 1999 عرفت صيدال تطورا في فعاليتها في عدة مجالات، حيث سجل انتاجها زيادة بنسبة 18% كما سجلت مبيعاتها زيادة بنسبة 28% مقارنة مع السداسي الأول للسنة السابقة. إضافة الى ذلك فقد طورت صيدال هدفها الاجتماعي في عمليات البحث الأساسية في مجال الطب الإنساني والبيطري.

في 2009 قامت صيدال برفع حصتها في رأسمال (SOMEDIAL) الى 59% وفي عام 2010 اكتسبت 20% من رأس مال (IBERAL)، كما قامت برفع حصتها في رأس مال (TAPHCO) من 38,75% الى 44,51%، وفي 2011 قامت صيدال برفع حصتها في رأس مال (IBERAL) لتصل الى 60%.

في جانفي 2014 شرعت صيدال في ادماج فروعها الاتي ذكرها عن طريق الامتصاص: (PHARMAL)، (ANTIBIOTICAL) و(BIOTIC)¹.

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة صيدال

¹الموقع الرسمي لمجمع صيدال <https://www.saidalgroup.dz/index.php/notre-groupe/historique>، تاريخ الاطلاع (16:00، 2020/08/26).

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر ب 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% من رأسمال صيدال ملك للدولة و 20% المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة الى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، يقع مقره الاجتماعي في الطريق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر العاصمة، وهو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 05 فيفري 2005 على شهادة الجودة (ISO1229) نسخة 2000، منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة والجودة، كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، وتتمثل مهمة المجمع في تطوير وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، وتتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني والإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا.¹

ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي:

¹ المرجع نفسه.

الجدول(3-1): بطاقة فنية لمؤسسة صيدال

الاسم	مجمع صيدال
المقر	الطريق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأسمال 2.500.000.000 دج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20% من رأس مال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع chimie-pharmacie 80%
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية بسعر 250 دج وتصدر ب 800 دج
مدة العرض	من 15 فيفري الى 15 مارس 1999
الدخول الى البورصة	17 جويلية 1999

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: <http://www.cosob.org> تاريخ الاطلاع: 2020.08.26

الفرع الثالث: أهداف مؤسسة صيدال

تطمح مؤسسة صيدال الرائدة في إنتاج الأدوية والمنتجات المشابهة داخل السوق الجزائرية إلى تعزيز وضعيتها في السوق المحلي والعمل على ترقيتها إلى المستوى الدولي وذلك من خلال السعي نحو تحقيق الأهداف التالية:¹

تقديم أدوية منافسة من حيث الجودة والسعر؛

-منافسة السوق الخارجي وخاصة الإفريقي؛

¹ حسن بوزناق، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019-2020، ص 224

-توسيع إطار الشراكة مع المؤسسات والمخابر الأجنبية و التركيز على الاستفادة من البحث العلمي مع كليات الصيدلة ومراكز البحث الأجنبية؛

-رفع الإنتاج والعمل في ميدان التسويق والإعلان الطبي وفي الميدان التجاري بهدف رفع الإنتاجية وتحسين النوعية؛

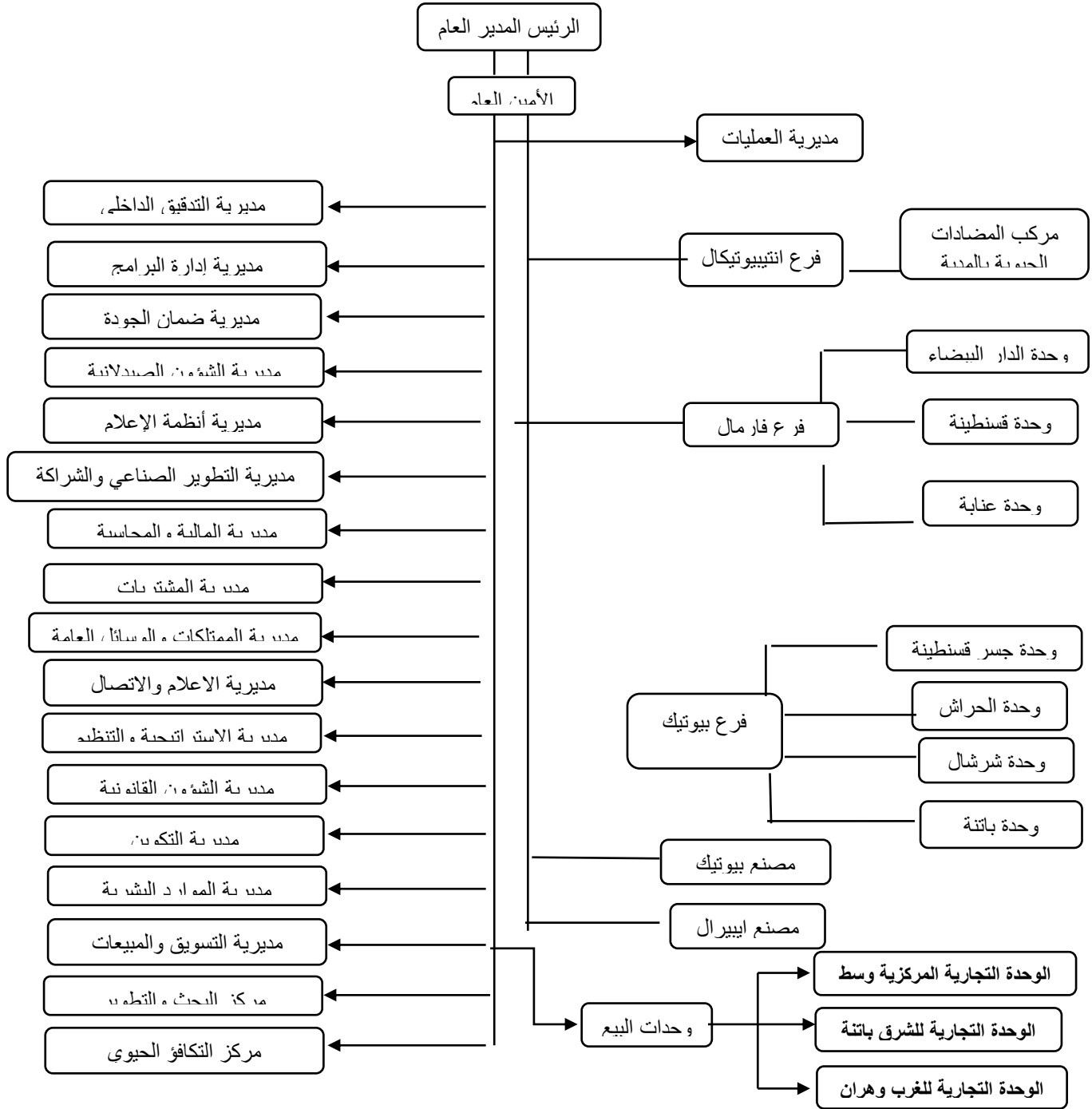
العمل على تحقيق الأمن الدوائي محليا؛

-تكثيف الجهود في ميدان التسويق والإعلان الطبي.

المطلب الثاني: التنظيم العام لمجمع صيدال

من أجل التكيف مع المحيط التنافسي الذي ينشط فيه مجمع صيدال والتجاوب مع التطورات الراهنة والمستمرة في سوق الدواء، قامت صيدال بإعادة الهيكلة ووضع مخطط تنظيمي يتناسب مع هذه المتطلبات كالتالي:

شكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال



علاقة هرمية
علاقة وظيفية

المصدر: حسن بوزناق، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مرجع

سبق ذكره، ص 226.

المؤسسة الأم – (La société Mère): تشمل الإدارة العامة للمجمع، الفروع الإنتاجية وأهم مساهمات المجمع، الوحدة التجارية للوسط، مركز التوزيع بباتنة ووهران، مركز البحث والتطوير ومركز التكافؤ الحيوي، ويمكن تعريف هذه المديریات والمراكز كما يلي:

➤ **الرئيس المدير العام:** يوجد في أعلى هرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسييره، اذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات إلى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين مهام الرئيس المدير العام ما يلي:

-وضع السياسة العامة للمجمع وتحديد الاستراتيجية الشاملة؛

-تمثيل مجمع صيدال داخليا وخارجيا.

➤ **الأمين العام (S.G):** يمثل الهيئة الاستشارية التي تتولى مهمة التنسيق والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، له تقريبا نفس الصلاحيات للرئيس المدير العام فقط وأن الفرق بينهما هو أن الرئيس المدير العام هو الذي يتأمر مجلس الإدارة للمجمع في كل قراراته، أما الأمين العام يعتبر كمحرك للمجمع لديه صلاحيات خاصة بالتسيير الداخلي للمجمع؛

➤ **المصالح الوظيفية:** والمتمثلة في:

- **مديرية التدقيق الداخلي:** تتمثل مهمتها أساسا في مراقبة التسيير، والمراجعة الداخلية لجميع حسابات المجمع وكذا عمليات التحليل المالي؛
- **مديرية إدارة البرامج:** مهمتها إعداد دفاتر شروط المشاريع الجديدة، بالإضافة إلى وضع خطط لتأهيل الوحدات الإنتاجية؛
- **مديرية ضمان الجودة:** تتمثل مهمتها في مراقبة مدى تطابق المواد المنتجة في صيدال مع المواد الأصلية وكذا العمل على ترقية الجودة، كما تعمل على وضع

وتنفيذ خطط تحسين النوعية وبالتالي تحقيق الجودة في المنتجات والنشاطات في صناعة الأدوية؛

- **مديرية الشؤون الصيدلانية:** تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي ومراجعة ملفات صنع الأدوية، تمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني؛
- **مديرية أنظمة الإعلام:** تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي وإعداد البرمجيات، كما تسهر على برمجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط مختلف الوحدات التنظيمية بشبكة الاتصالات عبر الانترنت؛
- **مديرية التطوير الصناعي والشراكة:** مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العالمية، وتهتم بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية؛
- **مديرية المالية والمحاسبة:** تتمثل مهامها في تسيير وضع الاستراتيجيات المالية، وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسيير الموازنة ومتابعة محفظة الأوراق المالية في السوق الثانوية (البورصة)؛
- **مديرية المشتريات:** مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية، وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب وفقا للإجراءات المعتمدة؛

- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** مهمتها تسيير الوسائل المالية والمادية وإعداد تقديرات ميزانية المجمع، كما تعمل على تطبيق الميزانيات الممنوحة للمصالح الخارجية وضمان متابعتها وتقييمها؛
- **مديرية الإعلام والاتصال:** تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع، كما تهتم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بنشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجلات وإنشاء مواقع الأنترنت؛
- **مديرية الاستراتيجية والتنظيم:** مهمتها إعداد الدراسات المرتبطة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلية والدولية؛
- **مديرية الشؤون القانونية:** تهتم بكل القضايا القانونية التي تهم المجمع، وإعداد النصوص القانونية والتنظيمية التي تساهم في تنفيذ برامج العمل، بالإضافة إلى متابعة مختلف النزاعات التي يكون المجمع طرفا فيها ودراسة مختلف عقود الشراكة؛
- **مديرية التكوين:** مهمتها إعداد الاحتياجات التكوينية ووضع وتنفيذ برامج تكوين الأفراد العاملين لتنمية معارفهم وتحسين مستوياتهم؛
- **مديرية الموارد البشرية:** وهي التي تتولى تسيير الموارد البشرية، وتعتبر من أهم المديرية في المجمع كونها همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين النقابة والإدارة من جهة أخرى، تعمل هذه المديرية على تسيير الحياة المهنية للأفراد العاملين منذ بداية العمل حتى نهاية الخدمة، كما أنها مسؤولة عن توفير واستقطاب الكفاءات المناسبة ووضعها في المكان المناسب؛
- **مديرية التسويق والمبيعات:** تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحسينات على منتجات المجمع، وتوجيه المجمع في

سياسته الإنتاجية والبيعية، وكذا إعداد مخطط تسويقي يهدف الى التعريف بمنتجات المجمع وتطوير صورته وحصته السوقية؛

• **مديرية العمليات:** مهمتها التنسيق بين مختلف الوحدات والمصانع الإنتاجية للمجمع، ولها علاقة مع مديرية المشتريات ومديرية التسويق والمبيعات، باعتبارها تكلفة بكل عمليات الإمداد واللوجستيك.

❖ **العلاقة الوظيفية للهيكل التنظيمي:** تربط هذه العلاقة بين مختلف الفروع المقدر بثلاثة فروع وكذا بين وحدات هذه الفروع، وبين كل من الرئيس المدير العام والأمين العام، وقد قام المجمع الصناعي صيدال بتقسيم هيكله التنظيمي حسب المنتجات فجمعت كل الوحدات المتشابهة في الإنتاج في فرع واحد نظرا للعدد الكبير من الوحدات الإنتاجية.

❖ **العلاقة الهرمية للهيكل التنظيمي:** تربط هذه العلاقة بين مختلف المديرات ووحدات الخدمات (الوحدة التجارية المركزية، الوحدة التجارية الشرقية والوحدة التجارية الغربية) ومركز البحث والتطوير من جهة ومن جهة أخرى بين كل ما سبق والأمين العام والرئيس المدير العام.

➤ فروع ووحدات صيدال

أ تقديم الفروع: تشمل مؤسسة صيدال الفروع التالية:

1 فرع انتيبايوتيكال (Antibiotical): يتواجد هذا الفرع بولاية المدية ويقدر رأسماله ب 950 مليون دينار ولقد بدأ المركب في العمل منذ 1988 ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنسيلينية Penicillinique وغيرها، بالإضافة إلى منتجات تامة الصنع ومواد أولية ويضم الوحدات التالية: وحدة إنتاج المادة الفعالة البنسيلينية وغير البنسيلينية، وحدة إنتاج مواد التخصصات الصيدلانية، مطبعة.¹

¹ <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-antibiotical> ، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)

2 فرع فارمال (Pharmal): يقدر رأسمال هذا الفرع ب 200 مليون دج، يتواجد بالدار البيضاء ويتكون من ثلاث مصانع إنتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والنوعية لمنتجات مصانع الفرع وكذلك بعض المؤسسات العمومية والخاصة وهي كالاتي: مصنع الدار البيضاء، مصنع قسنطينة، مصنع عنابة، مصنع الأنسولين بقسنطينة.¹

3 فرع بيوتيك (Biotic): يعتبر فرع بيوتيك أحد الفروع المنتجة لصيدال مقره الاجتماعي بالمحمدية بالحراش ويتكون من ثلاثة مصانع إنتاج بالإضافة إلى ورشات أعمال ويشمل الوحدات التالية: مصنع جسر قسنطينة، مصنع الحراش، مصنع شرشال، مصنع باتنة.²

4 مصنع سوميديال (Somedial): يقع هذا المصنع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو نتاج شراكة بين صيدال بنسبة 59% والمجمع الصيدلاني الأوروبي بنسبة 36.45% وفينايب بنسبة 4.55% ويتضمن هذا المصنع ثلاثة أقسام هي:³

- قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية
- قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)
- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة

5 مصنع إيبيرال (Iberal): هو شركة مساهمة ناتجة عن شراكة عامة-خاصة بين صيدال بنسبة 40%، جلفار (الإمارات العربية المتحدة) بنسبة 40% وفلاش الجزائر بنسبة 20%. تكمن المهام الرئيسية لهذا المصنع في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى:⁴

¹ <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-pharmal> ، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)

² <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-biotic> ، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)

³ <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-somedial> ، تاريخ الاطلاع: (16:35-2020/08/26)

⁴ <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/iberall> ، تاريخ الاطلاع: (16:39-2020/08/26)

- تغليف الأدوية (بأشكال صلبة)؛

- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

ب- وحدات التجارية: تتكون "صيدال" من ثلاثة وحدات تجارية، حيث أنشأت أول وحدة تجارية مركزية بالعاصمة سنة 1996 بهدف تخزين وتوزيع كل منتجات "صيدال"، وللتقرب أكثر من العملاء وبعد النتائج التي أسفرت عن وحدة العاصمة والتي شجعت مؤسسة صيدال لفتح نقاط بيع أخرى في شرق وغرب الوطن، تأسست وحدتان للتوزيع، وحدة الشرق على مستوى باتنة تأسست سنة 1999 ووحدة الغرب بوهران تأسست سنة 2000.¹

ج- مركز التكافؤ الحيوي: وأنشأ هذا المركز قصد إثبات من خلال تجارب المطابقة وفقا لأعلى معايير الاحترافية والنزاهة والموضوعية بأن الدواء الجنييس مطابق للأصل، الأمر الذي جعل منتجات "صيدال" محط ثقة في الأسواق المحلية والدولية.²

د- مركز البحث والتطوير: يباشر مركز البحث والتطوير لمؤسسة صيدال على كل ما هو بحث علمي وتطوير الأدوية والتقنيات الصيدلانية والتحكم بعمق في تغيرات السوق، وقد تم إنشاء هذا المركز سنة 1999 لتدعيم وحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية سابقا وتكمن مهامه فيما يلي:³

- تطوير الأدوية الجنييسة لفائدة مؤسسة صيدال

- تحضير الملفات العلمية والتقنية اللازمة لتسجيل الأدوية المطورة

- رقابة جودة الأدوية وغيرها؛

- تأمين المساعدة الفنية اللازمة للفروع الإنتاجية؛

- المساهمة في تدريب الإطارات الفنية.

¹ حسن بوزناق، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص 235

² المرجع نفسه، ص 235

³ المرجع نفسه، ص 236

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة صيدال

من أجل تقييم أداء أي مؤسسة لابد من تحليل القوائم المالية لها، ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم تقرير حول وضعية المؤسسة من خلال هذه القوائم المالية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

من أجل تقييم أداء أي مؤسسة لابد من تحليل القوائم المالية لها، ومن خلال هذا المطلب سنعرض أهم القوائم المالية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم تحليل لوضعية المؤسسة من خلال هذه القوائم المالية.

الفرع الأول: عرض ميزانية وحسابات النتائج لمؤسسة صيدال -الأم- للفترة 2016-2018

وفيما يلي يتم عرض ميزانية مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2018

الجدول رقم (3-2): الميزانية الختامية لمؤسسة صيدال الأم أصول للفترة 2016-2018

الأصول	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية			
فارق الاقتناء	115414200.00	115414200.00	115414200.00
التثبيبات المعنوية	14368243.42	12120176.05	138749235.83
التثبيبات المادية			
أراضي	9122499237.77	9122499237.77	1130848191.42
مباني	951264701.61	1080477718.20	1675812148.17
تثبيبات مادية أخرى	969112389.43	1041699916.09	3553191461.80
تثبيبات في شكل امتياز	277770251.06	276361487.38	00.00
تثبيبات جاري إنجازها	10994512248.40	13302394720.76	10555198258.95
التثبيبات المالية			
السندات الموضوعة-المؤسسات المشاركة	-	-	-
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	2880760120.03	2878719294.94	2477666928.10
سندات أخرى مثبتة	3000000000	4000000000.00	3000000000.00
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	152406625.37	156010062.87	151716852.87
ضرائب مؤجلة على الأصل	281381815.40	290053362.19	318510346.41
مجموع الأصول غير الجارية	28759489832.49	32275750176.25	23117107623.55
الأصول الجارية			
المخزونات الجارية إنجازها	4902507528.29	4364979309.76	5605515297.16
الديون الدائنة - الاستخدامات المماثلة			
الزبائن	3618744739.49	3105203300.94	3632744863.64
المدينون الآخرون	1477500746.23	1709278222.98	2017376818.21
الضرائب	1072588559.18	100851920.55	126793916.04
الأصول الجارية الأخرى	00.00	00.00	00.00
الموجودات وما يماثلها			
توظيفات وأصول مالية جارية	18559989.19	185599989.19	18559989.19
الخزينة	5109838039.19	4698936566.30	3037331704.28
مجموع الأصول الجارية	15234409901.57	13977805309.72	14438322188.52
مجموع الأصول	43993899734.06	46273555485.97	37555429812.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 1-3-5

الجدول رقم (3-3): الميزانية الختامية لمؤسسة صيدال الأم خصوم للفترة 2016-2018

2018	2017	2016	الخصوم
			الأموال الخاصة
2500000000.00	2500000000.00	2500000000.00	رأس المال الصادر
-	8721856492.20	-	هبات الدولة
411677000.00	-	8721856492.20	حقوق ملكية أخرى
13263207027.34	12792833494.93	12663614184.45	العلاوات والاحتياطات
1265034701.67	1578555153.30	1578555153.30	فارق إعادة التقييم
00.00	00.00	00.00	فارق المعادلة
1292124259.29	1433341329.05	1614727609.14	النتيجة الصافية
225264110.76	-157297796.64	-956249037.13	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى - ترحيل من جديد
18957307099.06	26869288672.84	26122504401.96	المجموع
			الخصوم غير الجارية
10617741786.58	10489615502.36	8496430148.11	القروض والديون المالية
2377222.01	00.00	00.00	الضرائب المؤجلة
593645268.24	1059992788.80	1061401552.48	الديون الأخرى غير الجارية
1407039675.99	1321044280.68	1311093334.58	المؤونات والحسابات المدرجة في الحسابات سلفا
12620803952.82	12870652571.84	10868925035.17	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
2000103976.88	1324510088.67	2373437421.34	موردون وحسابات ملحقه
179607313.70	709248220.05	761129174.14	الضرائب
3682456439.87	4054421969.79	3428025639.43	الديون الأخرى
1151510229.74	445433962.78	439878062.02	خزينة الخصوم
5977318760.19	6533614241.29	7002470296.93	مجموع الخصوم الجارية
37555429812.07	46273555485.97	43993899734.06	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 2-4-6

جدول رقم (3-4): حسابات النتائج لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

الحسابات	2016	2017	2018
رقم الأعمال	9609290222.17	9610663720.30	9627669617.30
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري إنجازها	235480028.86	-445404405.32	206569542.16
الإنتاج المثبت	00.00	00.00	00.00
إعانات الاستغلال	00.00	00.00	00.00
إنتاج السنة المالية	9844770251.03	9165259314.98	9834239159.46
المشتريات المستهلكة	-3371821336.23	-3382283278.19	-4143149298.10
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-884175896.26	-952170610.90	-1012879210.65
استهلاك السنة المالية	-4255997232.49	-4334453889.09	-5156028508.75
القيمة المضافة للاستغلال	5588773018.54	4830805425.89	4678210650.71
أعباء المستخدمين	-2873963143.03	-2709238895.90	-3186097946.17
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-164621547.94	-158926511.12	-160057490.45
الفائض الخام للاستغلال	2550215327.59	1962640018.87	1332055214.09
منتجات العمليات الأخرى	57975481.11	114704843.76	1142352643.62
الأعباء العملياتية الأخرى	-80248317.65	-51702530.63	-142890390.41
مخصصات الاهلاك والمؤونات وخسائر القيمة	-1159694221.71	-735099379.24	-1287214651.31
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	716269125.01	362742047.22	321577519.29
النتيجة العملياتية	2084517394.33	1653284999.98	1365880330.28
المنتجات المالية	181645158.13	162892992.61	191627016.37
الأعباء المالية	-118793882.00	-101670170.27	-159258487.69
النتيجة المالية	62851276.13	61222822.34	32368528.68
النتيجة الجارية قبل الضريبة	2147368670.46	1714507822.32	1398248858.96
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	-628653272.00	-277572318.00	-127206062.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	-9601221068	3594175.27	-21081462.33
مجموع منتجات الأنشطة العادية	10800660019.28	9805599198.57	11489796333.74
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-9185932406.14	-8372257869.52	-101997672074.45
نتيجة الأنشطة العادية	1614727609.14	1433341329.05	1292124259.29
عناصر غير عادية منتجات	00.00	00.00	00.00
عناصر غير عادية أعباء	00.00	00.00	00.00
النتيجة غير العادية	00.00	00.00	00.00
صافي نتيجة السنة المالية	1614727609.14	1433341329.05	1292124259.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 7-8-9.

الفرع الثاني: تحليل ميزانية المؤسسة للفترة (2016-2018)

❖ الأصول

من خلال الاطلاع على أصول مؤسسة صيدال نلاحظ أن هناك وجود تذبذب ملحوظ في قيمة الاستثمارات، خلال سنة 2017 كانت هناك زيادة واضحة في قيمة الاستثمارات مقارنة بسنة 2016 ما يدل على السياسة المثلى التي تتبعها المؤسسة في تسيير استثماراتها، وهذا ما يؤكد المجموع العام للأصول التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا قدر ب 5.18% ما بين سنة 2016 و2017. إلا أنها انخفضت سنة 2018 بنسبة 18.84% مقارنة بسنة 2017، هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض الأصول غير المتداولة حيث نجد السبب هو انخفاض في التثبيات المالية.

❖ الخصوم

من خلال فحص خصوم مؤسسة صيدال نلاحظ أن:

- رأس مال المؤسسة بقي ثابتا خلال الفترة (2016-2018) أي أن المؤسسة لم تقم بالرفع من رأس مالها وهو يقدر ب 2500000000.00 دج.

- عرف المجموع العام للخصوم زيادة خلال سنة 2017 مقارنة ب 2016 بنسبة 5.18%، حيث تعود هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة مختلف العناصر المكونة لخصوم المؤسسة أبرزها الزيادة في الديون طويلة الأجل بنسبة 23.45%. في سنة 2018 عرف مجموع الخصوم انخفاضا بنسبة 18.84% ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الأموال الخاصة بنسبة 29.44% مقارنة بسنة 2017.

وفيما يخص الخصوم غير المتداولة فقد عرفت انخفاضا طوال فترة الدراسة حيث يعود هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة الموردون بنسبة 44.19% سنة 2017، أما سنة 2018 فكان الانخفاض متعلق بخزينة الخصوم بنسبة 74.14%.

المطلب الثاني: تحليل وضعية المؤسسة باستخدام النسب المالية التقليدية

الفرع الأول: نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): نسب السيولة لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	2.17	2.13	2.41
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة-المخزون) / الخصوم المتداولة	1.47	1.47	1.47
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية / الخصوم المتداولة	0.72	0.72	0.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 1-2-3-4-5-6.

نلاحظ من خلال النسب المبيّنة في الجدول أعلاه أن نسب السيولة العامة للمؤسسة تعتبر جيدة خلال فترة الدراسة حيث تراوحت ما بين (2.13 و 2.41) وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.

ومن أجل التدقيق أكثر في مكونات الأصول المتداولة قمنا بحساب نسب السيولة المختصرة وذلك باستبعاد عنصر المخزون على اعتبار أنه يستغرق وقت لتحويله إلى سيولة، وقد كانت هذه النسبة تفوق الواحد خلال سنوات الدراسة أي أنها تفوق النسبة المثلى والتي يجب أن تتراوح

بين 0.32 و0.5 فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة.

ومن أجل التعرف على مدى جاهزية السيولة النقدية للمؤسسة لتسديد الديون قصيرة الأجل قمنا بحساب نسبة النقدية، حيث قدرت ب 0.72 سنتي 2016 و2017 وبنسبة 0.5 سنة 2018 وهي نسبة مقبولة للمؤسسة، فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال النقدية.

الفرع الثاني: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب في قياس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية.

الجدول رقم(3-6): نسب النشاط لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.21	0.20	0.25
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.33	0.29	0.41
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0.63	0.68	0.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 1-2-3-7-8-9.

معدل دوران إجمالي الأصول: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول ب 0.2 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.2 دينار من المبيعات وهذه القيمة ضعيفة جدا وتدل على

الأداء المتواضع للمؤسسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تجنب هذا الانخفاض إما أن تقوم باستغلال كامل أصولها أو أن تقوم ببيع جزء من أصولها غير المشغلة.

معدل دوران الأصول الثابتة: بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2018 يقدر هذا المعدل ب 0.41 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة تولد 0.41 دينار من المبيعات وهذا ما يدل على عدم كفاءة الغدارة في استغلال أصولها الثابتة وهذه الوضعية تستلزم على إدارة المؤسسة إما القيام باستغلال كل أصولها خلال الثلاث سنوات محل الدراسة أو بيع جزء منها إذا كانت غير مستعملة.

معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة على استخدام الأصول المتداولة لتوليد المبيعات فبالنسبة لسنة 2016 كان معدل دوران الأصول المتداولة يقدر ب 0.63 هذا يعني أن كل دينار من الأصول المتداولة في هذه السنة يولد 0.63 من المبيعات وفي سنتي 2017 و2018 شهد هذا المعدل زيادة طفيفة قدرت ب 0.68 و0.66 على التوالي، هذا ما يدل على أن المؤسسة لم تشغل بشكل جيد أصولها المتداولة مما يستوجب على إدارة المؤسسة تحسين تسيير قيم استغلال المؤسسة.

الفرع الثالث: نسب المردودية

الجدول رقم (3-7): نسب المردودية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
معدل المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ الأصل الاقتصادي	0.036	0.030	0.034
معدل المردودية المالية	نتيجة الدورة/ الأموال الخاصة	0.61	0.053	0.068
معدل المردودية التجارية	النتيجة الصافية/ رقم الأعمال	0.16	0.14	0.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 1-2-3-4-5-6-7-8-9.

المردودية الاقتصادية: نلاحظ من خلال الجدول انخفاض نسب المردودية الاقتصادية للسنوات الثلاث على التوالي حيث أن كل دينار مستثمر يولد 0.036 دينار من النتيجة العادية بالنسبة لسنة 2016 ما يدل على أن نسبة المردودية الاقتصادية في المؤسسة ضعيفة، وهذا راجع الى الارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققت، ما يدل على ضعف أداء المؤسسة.

المردودية المالية: حققت المؤسسة سنة 2016 مردودية مالية قدرت ب 6.18% لتتخفص سنة 2017 إلى 5.33% ثم عادت للارتفاع لتحقق سنة 2018 نسبة 6.81%، وهذا يدل على أن كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد على الاكثر 0.06 د.ج من النتيجة الصافية وهذا يدل على تدني مستوى التسيير الحسن للموارد المالية وعدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

المردودية التجارية: يتضح من خلال نسبة المردودية التجارية المحسوبة في السنوات الثلاث والتي قدرت سنة 2016 ب 16.8% لتتخفص سنتي 2017 و 2018 إلى 14.9%

و13.4% على التوالي، وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباح لأن جميع نسب مردوديتها موجبة ما يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

سنحاول في هذا المبحث شرح أهم العناصر التي تتشكل منها قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال، وكذا حساب النسب والمؤشرات التي تمثلها والتي لها دور في تقييم أداء المؤسسة.

المطلب الأول: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال (الطريقة المباشرة)

سنوضح في هذا المطلب تحليل أرصدة التدفقات النقدية المتمثلة في تدفقات الخزينة الناتجة عن العمليات التشغيلية التي تبين مقدرة المؤسسة على توفير نقدية من نشاطها الرئيسي، أما تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة الاستثمار فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على توفير نقدية من أنشطتها الاستثمارية، وفي القسم الأخير تبين التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية السياسات التي اعتمدها المؤسسة في تمويل تدفقاتها النقدية التمويلية من أجل تغطية العمليات الاستثمارية.

أولاً: تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية

من أجل توضيح التطور الحاصل على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2016-2018) قمنا بإعداد الجدول الآتي:

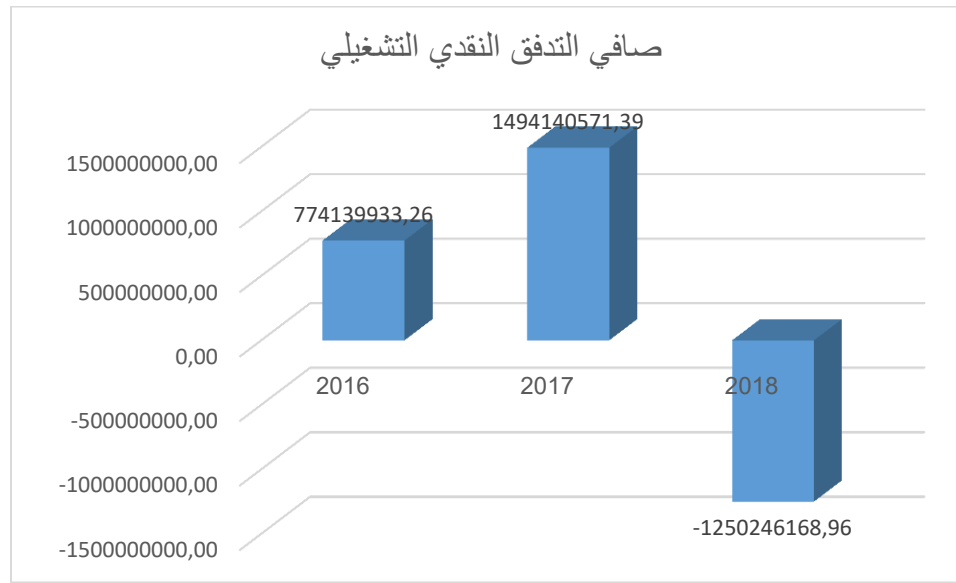
الجدول رقم(3-8): قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال
(الأنشطة التشغيلية) للفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	9535221529.78	9847713875.51	10472069477.17
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-636081881.20	-5801860431.32	-11339218746.3
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-2400263515.32	-2551712872.80	-78971094.82
الضرائب عن النتائج المدفوعة	00.00	00.00	-304125805.00
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	774139933.26	1494140571.39	-1250246168.96
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	00.00	00.00	00.00
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية	774139933.26	1494140571.39	-1250246168.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 10-11-12

ومن أجل توضيح أكثر لأرصدة التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى رسم بياني حسب الفترة محل الدراسة.

شكل (3-2): تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-8)

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية كان في حالة تذبذب خلال الفترة محل الدراسة (2016-2018)، حيث حققت المؤسسة خلال عام 2016 صافي تدفق من الأنشطة التشغيلية موجب وقدر ب 7741399333.26 ما يعني أن المقبوضات كانت أكبر من المدفوعات وهو ما يوضح قدرة المؤسسة على خلق تدفقات من خلال نشاطها الاستغلالي، وأن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياج رأس المال العامل. خلال سنة 2017 حققت المؤسسة فائض مرتفع في صافي التدفق النقدي التشغيلي قدر نسبة الزيادة ب 93% مقارنة بسنة 2016 أي بمبلغ 14941405713.39 وهذا راجع أساسا إلى زيادة التحصيلات المقبوضة من الزبائن وكذا تراجع قيمة المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين لسنة. أما خلال سنة 2018 عرف صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تراجعا حادا حققت فيه المؤسسة عجزا بمقدار 1250246168.96- ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين بنسبة 95.44% مقارنة بسنة 2017 وكذا تسجيل الضرائب

المدفوعة على النتائج بمبلغ 304125805- كان له أثر على الانخفاض في صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية.

ثانيا: تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية

وعليه قمنا بوضع جدول لتوضيح التطورات أو التغيرات الحاصلة على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة محل الدراسة (2016-2018)

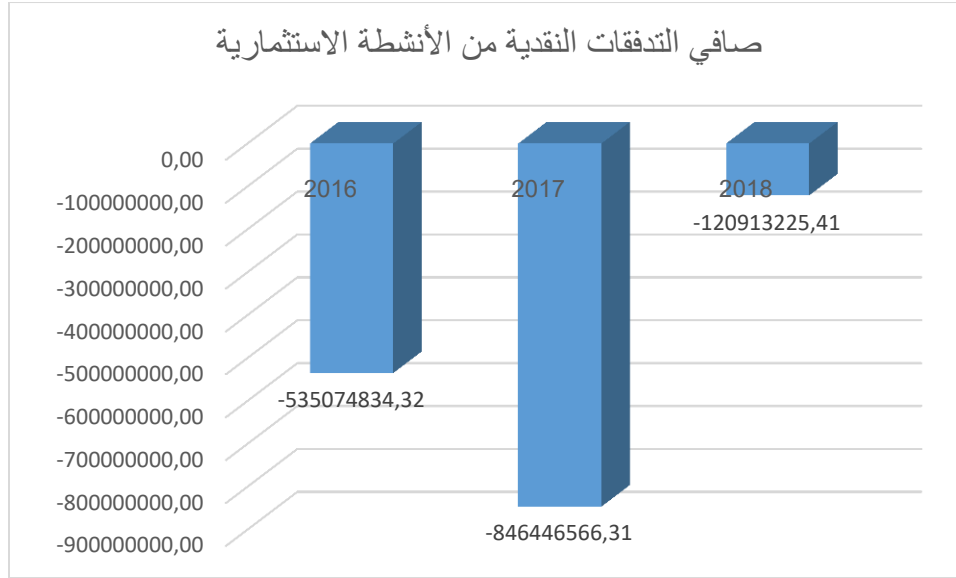
الجدول رقم(3-9): قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال
(الأنشطة الاستثمارية) للفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تشيئات عينية أو معنوية	-456690524.52	-868946566.31	-294382296.67
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشيئات عينية أو معنوية	1932147.32	-	-
المسحوبات عن اقتناء تشيئات مالية	-142619452.95	-	-1000000000.00
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشيئات مالية	-	-	1000000000.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	22500000.00	22500000.00	150451388.88
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	3980295.41	-	23017682.38
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-535074834.32	-	-120913225.41
		846446566.31	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 10-11-12

لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن التطور الحاصل على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2016-2018) قمنا بترجمة معطيات الجدول السابق في شكل بياني كالآتي:

شكل (3-3): تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (3-9)

نلاحظ من خلال الشكل (3-3) والجدول رقم (3-9) وجود عجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية للفترة محل الدراسة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث قدر رصيد العجز ب 535074834.32- سنة 2016 ليزيد هذا العجز سنة 2017 ليصل إلى 846446566.31- بينما انخفض سنة 2018 ليبلغ 120913225.42-.

تعود أسباب هذا العجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية لفترة الدراسة إلى حيازة استثمارات للسنوات (2016-2017-2018) على التوالي وذلك بالمقارنة مع المبلغ المتحصل عليه من التنازل عن التثبيات العينية والمعنوية الذي كان منخفضاً، أما المبالغ المحصل عليها من التوظيفات المالية فكانت منخفضة بالمقارنة مع التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

ثالثاً: تحليل تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية

من أجل ملاحظة التغيرات الناشئة على مستوى صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية قمنا بإعداد الجدول التالي للفترة (2016-2018)

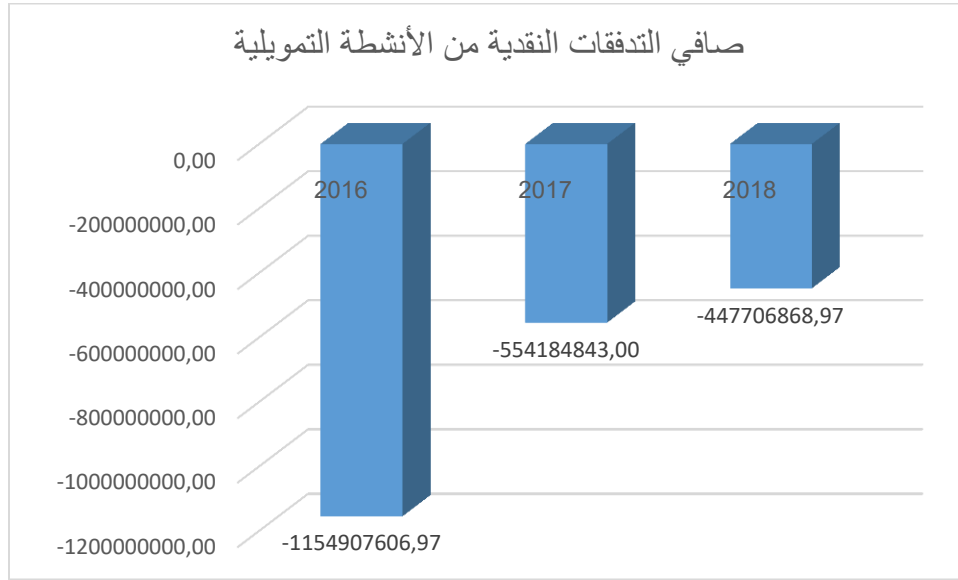
الجدول رقم (3-10): قائمة التدفقات النقدية المعدة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة صيدال (الأنشطة التمويلية) للفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-340067274.00	-3690980.00	-342371865.00
التحصيلات المتأتية من القروض	38568017.49	85070192.08	-
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-853408350.46	-635564055.08	-105335003.97
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-1154907606.97	-554184843.00	-447706868.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 10-11-12

ومن أجل توضيح أكثر لأرصدة التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية قمنا بترجمة معطيات الجدول إلى رسم بياني للفترة (2016-2018)

شكل (3-4): تغيرات تدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (10-3)

فيما يخص دورة التمويل فإن جدول تدفقات الخزينة يظهر أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية سالب خلال فترة الدراسة (2016-2018) حيث بلغ عجز رصيد النقدية التمويلية بـ 1154907606.97- سنة 2016 ليتراجع هذا الرصيد سنة 2017 إلى -554184843.00، في سنة 2018 استمر رصيد النقدية التمويلية في التراجع إلا أنه بقي سالبا بقيمة -447706868.97.

يعود وجود العجز في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة إلى القيمة الكبيرة من الحصص والتوزيعات التي قامت بها المؤسسة، إضافة إلى تسديدات الديون المالية بمبلغ يفوق قيمة الديون المالية المحصل عليها، وكذلك نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بأي تحصيلات من إصدار الأسهم الأمر الذي جعلها لم تستقبل تدفقات داخلية من أجل تمويل استثماراتها.

رابعاً: تحليل التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

من أجل توضيح التغير الحاصل على مستوى الخزينة الإجمالية قمنا بإعداد الجدول الآتي:

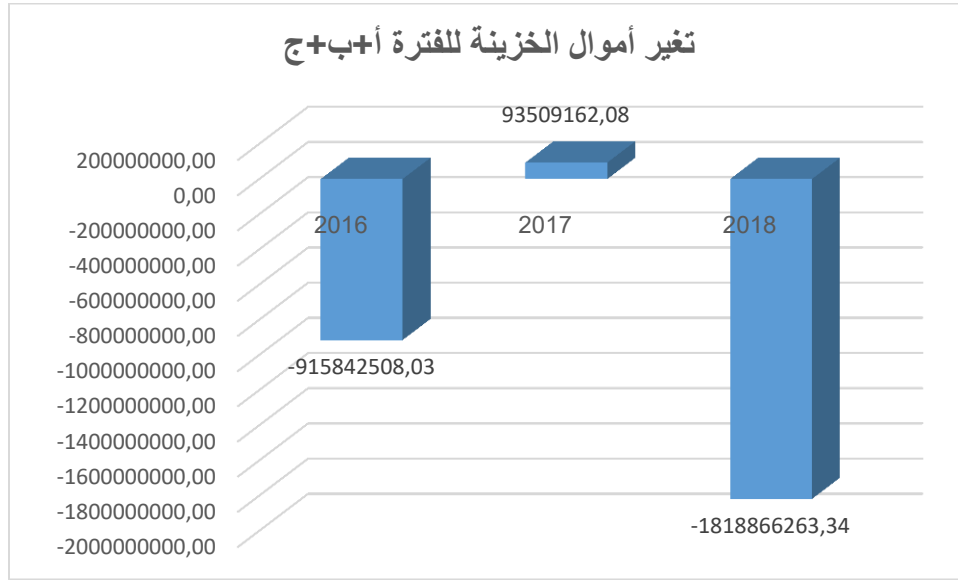
الجدول رقم(3-11): تطور التغير في الخزينة الاجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

البيان	2016	2017	2018
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية -أ-	774139933.26	1494140571.39	-1250246168.96
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية -ب-	-535074834.32	-846446566.31	-120913225.41
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية -ج-	-1154907606.97	-554184843.00	-447706868.97
تغير أموال الخزينة للفترة أ+ب+ج	-915842508.03	93509162.08	-1818866263.34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم: 10-11-12

قمنا بترجمة معطيات الجدول في شكل بياني يوضح التغيرات الحاصلة على مستوى الخزينة الإجمالية لفترة الدراسة.

شكل (3-5): تطور التغير في الخزينة الإجمالية لمؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (3-11)

من خلال الشكل (3-5) والجدول (3-11) نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية لمؤسسة صيدال عرفت تقلبات طيلة فترة الدراسة، ففي بداية الدراسة أي سنة 2016 حققت المؤسسة عجزا في الخزينة الإجمالية قدر ب 915,842,508.03- حيث لم تتفوق المؤسسة في تغطية العجز في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية رغم أن تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت موجبة، ولكن كانت بنسبة أقل من أن تغطي عجز الأنشطة الأخرى، وهذا ما جعل المؤسسة غير قادرة على مواجهة الظروف المالية الطارئة التي قد تتعرض لها.

أما في سنة 2017 حققت المؤسسة فائض في الخزينة الإجمالية قدر ب 93,509,162.08 وذلك نتيجة لتحقيق المؤسسة لتدفق نقدي صافي من الأنشطة التشغيلية يقدر ب 149,414,057.39، حيث سمح هذا التدفق للمؤسسة بتغطية تدفقاتها النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية مع وجود فائض عن تلك الاحتياجات.

خلال سنة 2018 عرفت تدفقات الخزينة الصافية انخفاضا حادا وسالبا قدر ب 1818866263.34- حيث يعود ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية بشكل كبير قدر ب 1250246168.96-، مما جعل المؤسسة غير قادرة على تغطية ككل تلك النفقات والتعرض لخزينة إجمالية سالبة.

المطلب الثاني: نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال

تمثل نسب قائمة التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية. وتكتسب نسب قائمة التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي، حيث تضم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تضمها القوائم المالية التقليدية وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المؤسسة.

الفرع الأول: نسب تقييم السيولة

سنلخص أهم نسب جودة السيولة المالية من خلال الجدول الموالي الذي يوضح نسب المالية للمؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم (3-12): حساب نسب جودة السيولة المستخدمة في تقييم مؤسسة أداء صيدال
للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
مؤشر تغطية النقدية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	0.43	0.99	-0.71
نسبة المدفوعات اللازمة لسداد الديون	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ فوائد الديون	0.32	0.58	-15.83
نسبة التدفقات التشغيلية إلى مدفوعات طويلة الأجل	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ مدفوعات الديون طويلة الأجل	0.09	0.14	-0.11
نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية	التدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.	0.06	0.09	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 10، 11، 12.

-مؤشر تغطية النقدية

نلاحظ من خلال نسبة تغطية النقدية أن المؤسسة لم تستطع مواجهة التزاماتها المالية (التدفقات النقدية الخارجة) المتعلقة بكل من دورة الاستثمار وكذا دورة التمويل اعتمادا على صافي أموال خزينتها المتأتية من أنشطة الاستغلال خلال فترة الدراسة (2016-2018) وذلك لتسجيل نسبة تغطية أقل من الواحد، وهذا المؤشر يعتبر ضعيف ويعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة غير المريحة.

-نسبة المدفوعات اللازمة لسداد الديون:

خلال سنتي 2016 و2017 سجلت المؤسسة نسبة منخفضة لسداد الديون قدرت ب 0.32 و0.58 على التوالي. حيث تشير هذه النسبة إلى أن المؤسسة غير قادرة على تغطية فوائد الديون المرتفعة، ليتواصل الانخفاض سنة 2018 حيث سجلت المؤسسة نسبة سالبة قدرت ب 15.83- لتصبح بذلك غير قادرة على تسديد القروض والفوائد المترتبة عنها من خلال صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وهو ما ينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

-نسبة التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال إلى مدفوعات ديون طويلة الأجل

نلاحظ من خلال الجدول (3-13) أن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل كانت أقل الواحد خلال كل من السنتين 2016 و2017 حيث قدرت ب 0.091 و0.14 أي أن المؤسسة غير قادرة على تغطية ديونها طويلة الأجل من خلال صافي تدفقاتها من المتأتي الأنشطة التشغيلية وخاصة سنة 2018 حيث سجلت المؤسسة أقل نسبة 0.11- وهذا راجع إلى التمويل الخارجي الذي لجأت إليه المؤسسة المتمثل في القروض لتغطية النفقات الكبيرة المسحوبة لاقتناء استثمارات جديدة.

-نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة للأنشطة التمويلية

نلاحظ من خلال هذه النسبة أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية لفترة الدراسة (2016-2018) من خلال التحصيلات النقدية المتأتية من القروض التي لم تكف حتى لتغطية تسديدات القروض، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع الإنفاق

الاستثماري للمؤسسة فبالرغم من لجوئها إلى الاقتراض طويل الأجل إلا أنها أصبحت غير قادرة على تغطيتها.

الفرع الثاني: نسب تقييم الربحية

يبين الجدول التالي أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم جودة الربحية:

الجدول رقم (3-13): حساب نسب جودة الربحية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
نسبة كفاية النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية	1.08	1.17	0.91
مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل / صافي الدخل	0.47	1.04	-0.97
مؤشر التشغيلي	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل / صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة	1.08	4.11	-3.88
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل / مجموع الأصول	0.017	0.032	-0.033
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل / المبيعات	0.08	0.15	0.012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 10، 11، 12.

-نسبة كفاية النقدية التشغيلية

نلاحظ أن هذه النسبة سجلت تذبذب خلال الفترة (2016-2018) حيث حققت ارتفاع طفيف من 1.08 سنة 2016 إلى 1.17 سنة 2017، ثم انخفضت إلى 0.91 سنة 2018. وتعكس هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة التشغيلية على توليد تدفقات نقدية داخلة تكفي

لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وسداد أقساط الديون طويلة الأجل وهنا نجد أنها تغطي حوالي مرة من الاحتياجات النقدية.

-مؤشر النقدية التشغيلية

نلاحظ أن المؤسسة حققت خلال سنة 2016 مقدار 0.47 من النقدية التشغيلية لترتفع سنة 2017 إلى 1.04 ثم تنخفض لتبلغ قيمة -0.96 سنة 2018 ويدل هذا المؤشر على أن المؤسسة في حالة غير جيدة أي ليس باستطاعتها توليد تدفقات تشغيلية من أرباحها.

-مؤشر النشاط التشغيلي

تعكس هذه النسبة مدى تحقيق تدفقات نقدية للمؤسسة من أرباحها قبل الضرائب والفوائد، ومن ملاحظة الجدول (3-13) يتضح أن المؤسسة حققت خلال سنة 2016 نسبة تقدر ب 1.08 ثم ارتفعت سنة 2017 إلى 4.11 وهو ارتفاع كبير وملحوظ بالمقارنة مع سنة 2016، وهذا ما أدى إلى زيادة قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية من أرباحها قبل اقتطاع الضرائب والفوائد. انخفضت هذه النسبة سنة 2018 إلى -3.88- حيث توضح لنا هذه أسباب أخرى لتراجع جودة ربحية المؤسسة والتي تتمثل في الغالب في ارتفاع رقم الأعمال الذي أدى بالمؤسسة إلى المزيد من الضرائب على الأرباح التي أدت بدورها إلى انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية والتأثير على جودة ربحية المؤسسة بشكل سلبي.

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

خلال سنة 2016 كانت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي ضعيفة جدا قدرت ب 0.017 ثم ارتفعت هذه النسبة قليلا لتصبح 0.032 سنة 2017، الأمر الذي يوضح أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يحقق تدفق نقدي يقدر ب 0.032 د.ج. إلا أن هذه

النسبة عادت للانخفاض بسلبية سنة 2018 لتبلغ 0.033- هذا ما يدل على ضعف قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من خلال الأصول أي عدم كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها.

-نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المبيعات

نلاحظ أن هذه النسبة كانت ضعيفة وقدرت سنة 2016 ب 0.08، بمعنى أن كل دينار محقق من رقم الأعمال تحصل منه المؤسسة فقط على 0,08 دينار كتدفق نقدي، ارتفعت هذه النسبة سنة 2017 لتصبح 0.15 ثم تعود للانخفاض بسلبية سنة 2018 لتقدر ب 0.012 وتصبح بذلك قدرة المؤسسة على تحصيل تدفقات نقدية من المبيعات ضعيفة جدا. ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى ضعف سياسة الائتمان المتبعة من طرف المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

الفرع الثالث: نسب تقييم السياسة المالية

الجدول التالي يبين أهم النسب المستخدمة في تقييم جودة السياسة المالية:

الجدول رقم(3-14): حساب نسب السياسة المالية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة

صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	0.43	0.002	0.27
نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات	المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة/التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.004	0.008	-
نسبة الانفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل.	11.84	10.21	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 10، 11، 12.

-نسبة التوزيعات النقدية-

نلاحظ أن نسبة التوزيعات النقدية لسنة 2016 كانت تقدر ب 0.43 أي مرتفعة بمقدار كبير وذلك راجع لعدم قدرة المؤسسة على تغطية الالتزامات الأخرى بعد طرح التوزيعات النقدية للمساهمين من صافي التدفقات النقدية التشغيلية التي حققتها، والوقوع في أزمة سيولة مالية بسبب ارتفاع التوزيعات النقدية للمساهمين. في سنة 2017 انخفضت هذه النسبة إلى 0.002 حيث كانت أفضل من ناحية تغطية التوزيعات النقدية وتوفير السيولة اللازمة بعد طرح هذه التوزيعات، وذلك راجع لانخفاضها في هذه السنة. في سنة 2018 عادت نسبة التوزيعات النقدية للارتفاع إلى 0.27 وذلك راجع إلى تحقيق عجز على مستوى صافي التدفقات النقدية التشغيلية.

-نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات

تبين القيم المستخرجة من الجدول (14-3) تحقيق نسب منخفضة جدا لتسجل 0.004 سنة 2016 و0.008 سنة 2017 أما بالنسبة سنة 2018 فكانت معدومة لانعدام متحصلات الفوائد والتوزيعات، مما يدل على فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من خلال استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي.

-نسبة الانفاق الرأسمالي

قدرت نسبة الانفاق الرأسمالي سنة 2016 ب 11.84 وانخفضت قليلا سنة 2017 إلى 10.21، وهذا يدل على الاستخدام الأمثل للقروض طويلة الأجل حيث وجهتها المؤسسة لتغطية النفقات الرأسمالية ولم تستخدمها في تمويل نشاطها الاستغلالي. أما في سنة 2018 كانت هذه النسبة معدومة وذلك راجع إلى أن المؤسسة لم تعتمد على القروض طويلة الأجل لتغطية النشاطات الرأسمالية ولم تستخدمها في النشاط التشغيلي.

الفرع الرابع: نسب تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة

الجدول التالي يلخص أهم النسب المستخدمة في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة:

الجدول رقم(3-15): حساب نسب المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة المستخدمة في

تقييم أداء مؤسسة صيدال للفترة (2016-2018)

النسبة	الصيغة الرياضية	2016	2017	2018
المعدل النقدي لتغطية الديون	صافي التدفقات النقدية التشغيلية/متوسط الديون الاجمالية	0.035	0.064	0.066
معدل صافي التدفق النقدي الحر	صافي التدفقات النقدية التشغيلية/ (النفقات الرأسمالية +توزيعات الأرباح)	0.97	1.71	-1.96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق 10، 11، 12.

-المعدل النقدي لتغطية الديون

يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة تسديد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية التشغيلية وتبين قيم هذا المؤشر أنه خلال فترة الدراسة كانت قيمة هذه النسبة ضعيفة جدا خاصة سنة 2018 حيث حققت قيمة سالبة نظرا للعجز النقدي المسجل في التدفقات النقدية مما يعتبر مؤشرا على توقع حدوث صعوبات مستقبلية للمؤسسة في الوفاء بالتزاماتها المالية اذا استمرت المداخل النقدية على نفس المنوال، مما يجعل خيارات التسديد محدودة في الاعتماد على سيولة الخزينة المتوفرة أو التنازل على بعض الأصول أو الاعتماد على المصادر الخارجية للأموال.

-نسبة صافي التدفق النقدي الحر

نلاحظ خلال سنة 2016 و2017 المؤسسة كانت قادرة على المساهمة في تغطية النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح من خلال ما حققته من صافي تدفق نقدي تشغيلي إلا أن هذه النسبة انخفضت سنة 2018 لتصبح سلبية وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية نفقاتها الرأسمالية وتوزيعات الرباح بمواردها النقدية المتاحة من أنشطتها التشغيلية ويعود ذلك إلى:

-الارتفاع في حصص الأرباح النقدية المدفوعة للمساهمين خاصة سنة 2018؛

-انخفاض صافي التدفقات النقدية التشغيلية كان كذلك له دور في عجز المؤسسة على تغطية نفقاتها الرأسمالية والحصص المدفوعة من التوزيعات.

خلاصة:

من خلال قيامنا بتقييم أداء مؤسسة صيدال باستخدام بعض النسب الخاصة بالتحليل المالي من جهة والخاصة بقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى يمكن القول بأن المؤسسة تعاني من بعض الاختلالات بالرغم من الوضعية العادية التي ظهرت عليها المؤسسة قبل دراسة النقدية، حيث تم التوصل إلى جملة من الملاحظات نوجزها فيما يلي:

- أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها والمستخرجة من قائمة التدفقات النقدية كانت نتائجها ضعيفة ولا تخدم المؤسسة، مما يدل على أن المؤسسة بها مجموعة كبيرة من نقاط الضعف ومن أبرزها وأخطرها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يتوجب على المؤسسة إعادة النظر في هذه النقاط ووضع حلول لها.
- عند تحليل سيولة المؤسسة المستخرجة من القوائم التقليدية لاحظنا أن نسبي التداول والسيولة للمؤسسة تتوفر على سيولة كافية لتغطية التزاماتها القصيرة، أما بالنسبة للنسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية فالمؤسسة عرفت وضعاً سيئاً بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية من نشاطها الرئيسي لتغطية التزاماتها.
- ان نسب الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ترتبط بشكل رئيسي بصافي التدفق النقدي التشغيلي وهذا ما يسمح بتقييم جودة الأرباح المحققة من خلال تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق النقدية الكافية من نشاط البيع واموال المساهمين المستثمرة. حيث أن مؤسسة صيدال مؤسسة صيدال حققت أرباحاً لكنها عاجزة على توليد نقدية كافية من نشاطها التشغيلي خلال فترة الدراسة وهذا ما ينعكس سلباً على جودة الأرباح بمعنى انخفاض كفاءة المؤسسة خلال فترة الدراسة.
- من خلال نسب السياسة المالية للفترة محل الدراسة يتضح أن السياسة الاستثمارية للمؤسسة فاشلة في نشاطها التشغيلي ويتوجب عليها تغييرها.

وبشكل عام من خلال عملية الفحص التي قمنا بها نقول إن المؤسسة بها مجموعة من نقاط الضعف أثرت سلبا على أدائها ولابد من معالجتها.



الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية أمراً ضرورياً والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية ألا وهي قائمة التدفقات النقدية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية، حيث أن تحليلها بواسطة النسب يمنح للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية نظرة دقيقة حول أدائها، ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقا نقدية داخلية واخرى خارجة ضمن ثلاث أنشطة تشغيلية، استثمارية وتمويلية، لذا فهي تبين قدرة المؤسسة على ادارة التدفقات النقدية، وقد اكتسبت قائمة التدفقات النقدية أهميتها من قدرتها على تقديم معلومات يستفاد منها في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية وتقييم قدرة المؤسسة على استغلال موجوداتها ومواجهة تعهداتها عندما تحين مواعيدها واتخاذ مختلف القرارات.

وللإلمام بمحتوى الدراسة تم عرض الموضوع من خلال ثلاث فصول، فصلين خصصا للجانب النظري عرض فيهما مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء وقائمة التدفقات النقدية، وفصل تطبيقي تم من خلاله اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة صيدال.

وعلى ضوء هذا تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

❖ نتائج اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: تعتبر عملية تقييم الأداء عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.

خلال البحث وجدنا أن تقييم الأداء هو عملية قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا لما هو مخطط له مسبقا، على أمل اكتشاف جوانب القوة وتحديد نقاط الضعف. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- الفرضية الثانية: تعمل قائمة التدفقات النقدية على تقييم الأداء المالي من المنظور النقدي على عكس القوائم الأخرى القائمة على أساس الاستحقاق.

تأكيد هذه الفرضية حيث أن ما يميز قائمة التدفقات النقدية عن باقي القوائم المالية أنها قائمة على الأساس النقدي.

- الفرضية الثالثة: هل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية كافية لتقييم أداء مؤسسة صيدال

بالرغم من دقة النتائج التي تم استخلاصها من قائمة التدفقات النقدية والتي بينت الوضعية المالية لها إلا أنه لا بد من استخدام أدوات ومؤشرات أخرى أي تقييم المؤسسة من حيث قدرتها على المنافسة في السوق وكذا جودة منتجاتها، وهو ما ينفي نوعا ما صحة الفرضية الثالثة أي لا بد من التكامل بين أدوات تقييم الأداء حتى يتم أخذ فكرة شاملة عن وضعية المؤسسة.

❖ نتائج الدراسة

- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية مكملة لقائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج
- إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات
- قد تحقق المؤسسة نتيجة موجبة ومع ذلك تكون لديها تدفقات نقدية سالبة من خلال أحد أنشطتها الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهذا ما يضع المؤسسة في حالة عجز عن تسديد التزاماتها؛
- إن التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى قرارات مالية أكثر كفاءة وفعالية من قبل المستخدمين؛

- خصوصية نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية وكونها يمكن أن تكون موجبة (فائض) أو سالبة (عجز) ويعود السبب إلى الفرق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من أنشطتها الثلاث (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) وهذا ما يميز نتائجها عن غيرها من القوائم المالية الأخرى.

❖ الاقتراحات والتوصيات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:
- على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل على التنسيق بين مختلف قوائمها المالية لكي تضمن تكاملا في نتائج التقييم مستقبلا؛
- زيادة الاهتمام بهذه القائمة لدورها الكبير في تحسين وضعية المؤسسة من خلال تقييمها واتخاذ القرارات وتلبية حاجات المستفيدين من المعلومات؛
- العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية وخاصة قائمة التدفقات النقدية وذلك من خلال تحليلها بشكل معمق وبدقة أكبر؛
- ضرورة اهتمام مؤسسة صيدال بتحليل قائمة التدفقات النقدية وعدم الاكتفاء بإعدادها؛
- تسيير عناصر الاستغلال بصورة جيدة من خلال التحكم الجيد في الآجال المقبوضة والممنوحة؛
- محاولة الاستفادة من النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة في التخطيط لتفاديها مستقبلا.

❖ آفاق الدراسة

- لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما في المؤسسة من خلال قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومن هذا العمل نقترح بعض المواضيع التي تكون مواضيع بحث في المستقبل منها:
- دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

- كيفية استخدام قائمة التدفقات النقدية في البنوك التجارية؛
- إعادة الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات تمثل قطاع معين حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وأكثر قبولاً للتعميم.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. إبراهيم الخلف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2009.
2. إلياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزء الأول، ط2، عمان، 2011.
3. أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية - رؤية استراتيجية معاصرة، مطابع دار الهندسة، ط2، القاهرة، مصر، 2008.
4. أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط 2، الأردن، 2005.
5. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
6. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)، دار اثراء، الأردن، ط 1، 2008.
7. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والافصاح في القوائم المالية، الطبعة الاولى، دار اثراء للنشر، الأردن، 2009.
8. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، الأردن، 2012.
9. صلاح الدين حسن السيبي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
10. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، ط ، عمان، الأردن، 2009.

11. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية رمل، الإسكندرية، مصر، 2004.
12. عدنان تايه النعيمي وفؤاد راشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، ط1، دار اليازوردي للنشر، عمان، الأردن، 2008.
13. فؤاد مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، ط1، دار المناهج للنشر، عمان، الأردن، 2001.
14. مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
15. محمد سمير الصباني واخرون، المحاسبة المتوسطة (الإطار الفكري والعلمي للمحاسبة كنظم للمعلومات)، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
16. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة.
17. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
18. مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
19. منير شاكر محمد واخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

الرسائل والأطروحات:

1. حسن بوزناق، التسيير الحديث للكفاءات في المؤسسة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية، أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2019-2020.
2. حمزة بن خليفة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.
3. السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، دون سنة.
4. سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
5. صباح شاوي، أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
6. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

7. جليلة بن خروف، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
8. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية (حالة بورصتي الجزائر وباريس)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.
9. عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، مذكرة ماجستير، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية السيولة وجودة الأرباح من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008.
10. علي فاضل جابر، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم محاسبية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2006.
11. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
12. مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

13. نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
14. نسرین فرحات، أهمية استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015-2016.
15. ثائر عدنان قدومي، قيس أديب الكيلاني، استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي، قسم العلوم المصرفية، عمان، الأردن.

محاضرات وملتقيات:

1. صافي فلوح واخرون، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، 2008-2009.
2. محمد بنية، محاضرات في التحليل المالي، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019.

المقالات:

1. حسين أحمد دحدوح، دراسة تحليلية لمحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 24، العدد الثاني، دمشق.
2. آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، 2013.
3. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009-2010.
4. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية (مفهوم وتقييم)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 1، نوفمبر، 2001.
5. نوال باهي وآخرون، التدفقات النقدية وإدارة المردودية والخطر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 2، العدد الثاني، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018.

المراسيم والقوانين:

1. القرار 11/07 المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في مارس 2009.

مواقع الكترونية:

1. <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-antibiotical>، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)
2. <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-biotic>، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)
3. <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-pharmal>، تاريخ الاطلاع: (16:30-2020/08/26)

4. <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/filiale:-> somedial ، تاريخ الاطلاع: (16:35-2020/08/26)
5. <https://www.saidalgroup.dz/index.php/nos-filiale:s/iberal> ، تاريخ الاطلاع: (16:39-2020/08/26)
6. الموقع الرسمي لمجمع صيدال
<https://www.saidalgroup.dz/index.php/notre-groupe/historique> ، تاريخ الاطلاع (16:00 ، 2020/08/26).



الملاحق رقم (01): أصول الميزانية المالية لسنة 2016 مؤسسة صيدال

1.1. Actif du Bilan				
ACTIF	31/12/2016			31/12/2015
	MONTANTS	AMORTS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	87 341 040,00
Immobilisations incorporelles	207 434 128,66	193 065 885,24	14 368 243,42	18 599 199,87
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 122 499 237,77	0,00	9 122 499 237,77	3 253 653 353,87
Bâtiments	6 063 582 444,03	5 112 317 742,42	951 264 701,61	847 360 897,56
Autres immobilisations corporelles	14 114 235 254,81	13 145 122 865,38	969 112 389,43	825 307 373,29
Immobilisations en concession	280 023 210,00	2 252 958,94	277 770 251,06	278 103 983,68
Immobilisations en cours	10 994 512 248,40	0,00	10 994 512 248,40	5 188 598 357,17
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	58 940 054,97	2 880 760 120,03	2 725 481 076,01
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 406 625,37	0,00	152 406 625,37	135 653 591,34
Impôts différés actif	281 381 815,40	0,00	281 381 815,40	463 434 650,38
TOTAL ACTIF NON COURANT	47 271 189 339,44	18 511 699 506,95	28 759 489 832,49	18 823 533 523,17
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	5 531 739 846,94	629 232 318,65	4 902 507 528,29	4 376 143 808,49
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 282 943 258,21	1 664 198 518,72	3 618 744 739,49	3 748 973 002,80
Autres débiteurs	1 477 878 325,64	377 579,41	1 477 500 746,23	1 211 075 073,54
Impôts	119 257 508,21	11 998 649,03	107 258 859,18	116 717 205,01
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	40 666 666,67
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 193 113 607,26	83 275 568,07	5 109 838 039,19	5 917 989 912,12
TOTAL ACTIF COURANT	17 623 492 535,45	2 389 082 633,88	15 234 409 901,57	18 430 125 657,82
TOTAL GENERAL ACTIF	64 894 681 874,89	20 900 782 140,83	43 993 899 734,06	32 253 659 180,99

الملحق رقم (02): خصوم الميزانية المالية لسنة 2016 لمؤسسة صيدال

1.2. Passif du Bilan		
UM : DA		
PASSIF	31/12/2016	31/12/2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	2 586 812 201,59
Autres fonds propres	8 721 856 492,20	0,00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 663 614 184,45	12 053 616 671,74
Ecarts de réévaluation	1 578 555 153,30	138 087 928,15
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 614 727 609,14	1 172 407 473,19
Autres capitaux propres -report à nouveau	-956 249 037,13	427 302 936,60
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL I	26 122 504 401,96	18 878 227 211,27
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	8 496 430 148,11	4 190 157 590,77
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	267 823 005,95
Autres dettes non courantes	1 061 401 552,48	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 311 093 334,58	1 580 101 125,54
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	10 868 925 035,17	7 099 483 274,74
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 373 437 421,34	1 926 054 185,99
Impôts	761 129 174,14	385 749 968,56
Autres dettes	3 428 025 639,43	3 543 560 345,02
Trésorerie passif	439 878 062,02	420 584 195,41
TOTAL PASSIF COURANT III	7 002 470 296,93	6 275 948 694,98
TOTAL GENERAL PASSIF	43 993 899 734,06	32 253 659 180,99

الملحق رقم (03): أصول الميزانية المالية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال

1. Bilan Exercice 2017 de la Société Mère

1.1. Actif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2017			31/12/2016
	MONTANTS	AMORTIS OU	MONTANTS	
	BRUTS	PROVISIONS	NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	208 007 727,66	195 887 551,61	12 120 176,05	14 368 243,42
Immobilisations corporelles				
Terrains	9 122 499 237,77	0,00	9 122 499 237,77	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 259 284 372,70	5 178 806 654,50	1 080 477 718,20	951 264 701,61
Autres immobilisations corporelles	14 427 164 549,64	13 385 464 633,55	1 041 699 916,09	969 112 389,43
Immobilisations en concession	280 023 210,00	3 661 722,62	276 361 487,38	277 770 251,06
Immobilisations en cours	13 302 394 720,76	0,00	13 302 394 720,76	10 994 512 248,40
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	60 980 880,06	2 878 719 294,94	2 880 760 120,03
Autres titres immobilisés	4 000 000 000,00	0,00	4 000 000 000,00	3 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	156 010 062,87	0,00	156 010 062,87	152 406 625,37
Impôts différés actif	290 053 362,19	0,00	290 053 362,19	281 381 815,40
TOTAL ACTIF NON COURANT	51 100 551 618,59	18 824 801 442,34	32 275 750 176,25	28 759 489 832,49
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	4 971 503 470,48	606 528 160,72	4 364 975 309,76	4 902 507 528,29
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 754 370 770,94	1 649 167 470,00	3 105 203 300,94	3 618 744 739,49
Autres débiteurs	1 709 655 802,39	377 579,41	1 709 278 222,98	1 477 500 746,23
Impôts	112 850 388,15	11 998 467,60	100 851 920,55	107 258 859,18
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	4 779 710 623,95	80 774 057,65	4 698 936 566,30	5 109 838 039,19
TOTAL ACTIF COURANT	16 346 651 045,10	2 348 845 735,38	13 997 805 309,72	15 234 409 901,57
TOTAL GENERAL ACTIF	67 447 202 663,69	21 173 647 177,72	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

الملاحق رقم (04): خصوم الميزانية المالية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال

1.2. Passif du Bilan (Société Mère)

UM : DA

PASSIF	31/12/2017	31/12/2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Dotations de l'Etat	8 721 856 492,20	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	12 792 833 494,93	12 663 614 184,45
Ecart de réévaluation	1 578 555 153,30	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14
Autres capitaux propres -report à nouveau	-157 297 796,64	-956 249 037,13
Liaison inter unités	0,00	0,00
	26 869 288 672,84	26 122 504 401,96
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 489 615 502,36	8 496 430 148,11
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	1 059 992 788,80	1 061 401 552,48
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 321 044 280,68	1 311 093 334,58
	12 870 652 571,84	10 868 925 035,17
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 324 510 088,67	2 373 437 421,34
Impôts	709 248 220,05	761 129 174,14
Autres dettes	4 054 421 969,79	3 428 025 639,43
Trésorerie passif	445 433 962,78	439 878 062,02
TOTAL PASSIF COURANT	6 533 614 241,29	7 002 470 296,93
TOTAL GENERAL PASSIF	46 273 555 485,97	43 993 899 734,06

الملحق رقم (05): أصول الميزانية المالية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال

1 . Bilan Exercice 2018 de la Société Mère

1.1.Actif du Bilan (Société mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	375 991 692,60	237 242 456,77	138 749 235,83	12 120 176,05
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	9 122 499 237,77
Bâtiments	6 325 637 912,96	4 649 825 764,79	1 675 812 148,17	1 080 477 718,20
Autres immobilisations corporelles	17 138 456 154,21	13 585 264 692,41	3 553 191 461,80	1 041 699 916,09
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 555 198 258,95	0,00	10 555 198 258,95	13 302 394 720,76
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées	2 939 700 175,00	462 033 246,90	2 477 666 928,10	2 878 719 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	151 716 852,87	0,00	151 716 852,87	156 010 062,87
Impôts différés actif	318 510 346,41	0,00	318 510 346,41	290 053 362,19
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 051 473 784,42	18 934 366 160,87	23 117 107 623,55	32 275 750 176,25
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 273 308 651,69	667 793 354,53	5 605 515 297,16	4 364 975 309,76
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 290 022 773,75	1 657 277 910,11	3 632 744 863,64	3 105 203 300,94
Autres débiteurs	2 017 384 318,21	7 500,00	2 017 376 818,21	1 709 278 222,98
Impôts	138 792 346,50	11 998 830,46	126 793 516,04	100 851 920,55
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 114 228 586,22	76 896 881,94	3 037 331 704,28	4 698 936 566,30
TOTAL ACTIF COURANT	16 852 296 665,56	2 413 974 477,04	14 438 322 188,52	13 997 805 309,72
TOTAL GENERAL ACTIF	58 903 770 449,98	21 348 340 637,91	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملحق رقم (06): خصوم الميزانية المالية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال

1.2. Passif du Bilan (Société mère)

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotations de l'État	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 263 207 027,34	12 792 833 494,93
Ecart de réévaluation	1 265 034 701,67	1 578 555 153,30
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat Net	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05
Autres capitaux propres -report à nouveau	225 264 110,76	-157 297 796,64
Liaison inter unités	0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	18 957 307 099,06	26 869 288 672,84
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 617 741 786,58	10 489 615 502,36
Impôts (différés et provisionnés)	2 377 222,01	0,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 407 039 675,99	1 321 044 280,68
TOTAL PASSIF NON COURANT II	12 620 803 952,82	12 870 652 571,84
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 000 103 976,88	1 324 510 088,67
Impôts	179 607 313,70	709 248 220,05
Autres dettes	3 682 456 439,87	4 054 421 969,79
Trésorerie passif	115 151 029,74	445 433 962,78
TOTAL PASSIF COURANT III	5 977 318 760,19	6 533 614 241,29
TOTAL GENERAL PASSIF	37 555 429 812,07	46 273 555 485,97

الملاحق رقم (07): حسابات النتائج لسنة 2016 لمؤسسة صيدال:

1.3. Tableau de Compte de Résultats

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2016	31/12/2015	R/D	Evolution 2016/2015
Chiffre d'affaires	9 609 290 222,17	9 507 148 649,95	87,19%	1,07%
Variation stocks produits finis et en cours	235 480 028,86	-74 347 148,02	7324,42%	-416,73%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 844 770 251,03	9 432 801 501,93	89,30%	4,37%
Achats consommés	-3 371 821 336,23	-3 220 928 148,25	101,08%	4,68%
Services extérieurs et autres consommations	-884 175 896,26	-960 130 556,64	103,21%	-7,91%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 255 997 232,49	-4 181 058 704,89	101,51%	1,79%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	5 588 773 018,54	5 251 742 797,04	81,80%	6,42%
Charges de personnel	-2 873 936 143,03	-2 905 838 062,46	96,14%	-1,10%
Impôts, taxes et versements assimilés	-164 621 547,94	-159 103 414,40	127,69%	3,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 550 215 327,57	2 186 801 320,18	68,67%	16,62%
Autres produits opérationnels	57 975 481,11	165 800 341,55	108,37%	-65,03%
Autres charges opérationnelles	-80 248 317,65	-100 210 602,71	46,08%	-19,92%
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	-1 159 694 221,71	-1 188 926 338,34	130,54%	-2,46%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	716 269 125,01	412 976 082,77	1189,82%	73,44%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	2 084 517 394,33	1 476 440 803,45	75,39%	41,19%
Produits financiers	181 645 158,13	137 836 001,57	229,94%	31,78%
Charges financières	-118 793 882,00	-97 748 530,51	115,29%	21,53%
VI - RESULTAT FINANCIER	62 851 276,13	40 087 471,06	-261,41%	56,79%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	2 147 368 670,46	1 516 528 274,51	78,35%	41,60%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-628 653 272,00	-328 046 833,00	120,72%	91,64%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-96 012 210,68	16 073 968,32	/	-697,31%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	10 800 660 015,28	10 149 413 927,82	96,29%	6,42%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9 185 932 406,14	-8 977 006 454,63	102,10%	2,33%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 614 727 609,14	1 172 407 473,19	72,73%	37,73%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 614 727 609,14	1 172 407 473,19	72,73%	37,73%

الملحق رقم (08): حسابات النتائج لسنة 2017 لمؤسسة صيدال:

1.3. Compte de Résultats (Société Mère)

UM : DA

COMPTE DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	R/O	Evol. 2017/2016
Chiffre d'affaires	9 610 663 720,30	9 609 290 222,17	90,62%	0,01%
Variation stocks produits finis et en cours	-445 404 405,32	235 480 028,86	696,88%	-289,15%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 165 259 314,98	9 844 770 251,03	86,95%	-6,90%
Achats consommés	-3 382 283 278,19	-3 371 821 336,23	98,21%	0,31%
Services extérieurs et autres consommations	-952 170 610,90	-884 175 896,26	103,33%	7,69%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-4 334 453 889,09	-4 255 997 232,49	99,29%	1,84%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 830 805 425,89	5 588 773 018,54	78,22%	-13,56%
Charges de personnel	-2 709 238 895,90	-2 873 936 143,03	82,38%	-5,73%
Impôts, taxes et versements assimilés	-158 926 511,12	-164 621 547,94	93,18%	-3,46%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 962 640 018,87	2 550 215 327,57	72,26%	-23,04%
Autres produits opérationnels	114 704 843,76	57 975 481,11	361,46%	97,85%
Autres charges opérationnelles	-51 702 530,63	-80 248 317,65	187,04%	-35,57%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-735 099 379,24	-1 159 694 221,71	71,88%	-36,61%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	362 742 047,22	716 269 125,01	269,31%	-49,36%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 653 284 999,98	2 084 517 394,33	90,23%	-20,69%
Produits financiers	162 892 992,61	181 645 158,13	230,17%	-10,32%
Charges financières	-101 670 170,27	-118 793 882,00	113,75%	-14,41%
VI - RESULTAT FINANCIER	61 222 822,34	62 851 276,13	-329,02%	-2,59%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 714 507 822,32	2 147 368 670,46	94,53%	-20,16%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-277 572 318,00	-628 653 272,00	81,01%	-55,85%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	3 594 175,27	-96 012 210,68	35,13%	-103,74%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9 805 599 198,57	10 800 660 015,28	90,98%	-9,21%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-8 372 257 869,52	-9 185 932 406,14	89,85%	-8,86%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 433 341 329,05	1 614 727 609,14	98,12%	-11,23%

الملاحق رقم (09): حسابات النتائج لسنة 2018 لمؤسسة صيدال:

1.3. Tableau de Compte de Résultats (Société mère)

UM : DA

TABEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	9 627 669 617,30	9 610 663 720,30	88,81%	0,18%
Variation stocks produits finis et en cours	206 569 542,16	-445 404 405,32	42,66%	146,38%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 834 239 159,46	9 165 259 314,98	86,84%	7,30%
Achats consommés	-4 143 149 298,10	-3 382 283 278,19	111,20%	22,50%
Services extérieurs et autres consommations	-1 012 879 210,65	-952 170 610,90	99,88%	6,38%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-5 156 028 508,75	-4 334 453 889,09	108,78%	18,95%
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	4 678 210 650,71	4 830 805 425,89	71,05%	-3,16%
Charges de personnel	-3 186 097 946,17	-2 709 238 895,90	105,17%	17,60%
Impôts, taxes et versements assimilés	-160 057 490,45	-158 926 511,12	95,25%	0,71%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 332 055 214,09	1 962 640 018,87	39,33%	-32,13%
Autres produits opérationnels	1 142 352 643,62	114 704 843,76	8101,05%	895,91%
Autres charges opérationnelles	-142 890 390,41	-51 702 530,63	281,60%	176,37%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	-1 287 214 651,31	-735 099 379,24	84,28%	75,11%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	321 577 514,29	362 742 047,22	473,33%	-11,35%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	1 365 880 330,28	1 653 284 999,98	72,23%	-17,38%
Produits financiers	191 627 016,37	162 892 992,61	195,69%	17,64%
Charges financières	-159 258 487,69	-101 670 170,27	230,22%	56,64%
VI - RESULTAT FINANCIER	32 368 528,68	61 222 822,34	112,59%	-47,13%
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	1 398 248 858,96	1 714 507 822,32	72,84%	-18,45%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 572 318,00	/	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 081 462,33	3 594 175,27	567,39%	-686,55%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 489 796 333,74	9 805 599 198,57	99,87%	17,18%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-10 197 672 074,45	-8 372 257 869,52	106,44%	21,80%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 292 124 259,29	1 433 341 329,05	67,18%	-9,85%

الملاحق رقم (10): قائمة التدفقات النقدية لسنة 2016 لمؤسسة صيدال:

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM - DA

DESIGNATION	31/12/2016	31/12/2015
Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 535 221 529,78	9 233 980 206,17
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-6 360 818 081,20	-8 351 835 439,10
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 400 263 515,32	-126 096 476,77
Impôts sur les résultat payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	774 139 933,26	756 048 290,30
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	774 139 933,26	756 048 290,30
Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles	-456 690 524,52	-141 580 737,53
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	1 932 147,74	7 073 613,60
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières	-142 619 452,95	-34 505 068,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	0,00	0,00
Intérêt encaissés sur placements financiers	22 500 000,00	15 000 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	39 802 995,41	29 145 996,80
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-535 074 834,32	-124 866 196,08
Flux de trésorerie provenant des activité de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués	-340 067 274,00	-64 383 328,09
Encaissements provenant d'emprunts	38 568 017,49	87 971 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-853 408 350,46	-398 559 219,28
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-1 154 907 606,97	-374 971 547,37
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	0,00	46 937,41
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-915 842 508,03	256 257 484,26
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	4 533 002 554,91	4 276 745 070,65
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 617 160 046,88	4 533 002 554,91
Variation de trésorerie de la période	-915 842 508,03	256 257 484,26

الملحق رقم (11): قائمة التدفقات النقدية لسنة 2017 لمؤسسة صيدال:

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société Mère)

LIM - DA

DESIGNATION	31/12/2017	31/12/2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	9 847 713 875,51	9 535 221 529,78
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-5 801 860 431,32	-6 360 818 081,20
Intérêts et autres frais financiers payés	-2 551 712 872,80	-2 400 263 515,32
Impôts sur les résultats payés	0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	1 494 140 571,39	774 139 933,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissements		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-868 946 566,31	-456 690 524,52
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 932 147,74
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		-142 619 452,95
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		
Intérêt encaissés sur placements financiers	22 500 000,00	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus		39 802 995,41
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-846 446 566,31	-535 074 834,32
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués	-3 690 980,00	-340 067 274,00
Encaissements provenant d'emprunts	85 070 192,08	38 568 017,49
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	635 564 055,08	853 408 350,46
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	-554 184 843,00	-1 154 907 606,97
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidité		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	93 509 162,08	-915 842 508,03
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 617 160 047,14	4 533 002 554,91
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 046,88
Variation de trésorerie de la période	93 509 162,08	-915 842 508,03

الملاحق رقم (12): قائمة التدفقات النقدية لسنة 2018 لمؤسسة صيدال:

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	- 1 250 246 168,96	1 494 140 571,39
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	-120 913 225,41	-846 446 566,31
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 447 706 868,97	-554 184 843,00
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	-1 818 866 263,34	93 509 162,08
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	-1 818 866 263,34	93 509 162,08

المخلص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية باعتبارها تقدم معلومات إضافية لا يمكن الحصول عليها من بقية القوائم المالية الأخرى. فهي تمكن مستخدمي القوائم المالية من معرفة كل التفاصيل المتعلقة بتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة.

كما تتيح قائمة التدفقات النقدية بواسطة المؤشرات المالية للمؤسسة معرفة جودة ربحيتها، جودة السياسة المالية التي تنتهجها، وتمكنها أيضا من تقييم جودة سيولتها ومرونتها المالية.

وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على مؤسسة "صيدال" من خلال تحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز على قائمة التدفقات النقدية، خلصت الدراسة إلى ضرورة إعطاء أهمية أكبر لقائمة التدفقات النقدية لأنها من أهم الأدوات التي تساعد في تقييم أداء المؤسسة من خلال إظهار مختلف أنشطة المؤسسة (استغلال، استثمار، تمويل).

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء، تقييم الأداء المالي، قائمة التدفقات النقدية، التدفقات النقدية التشغيلية، التدفقات النقدية الاستثمارية، التدفقات النقدية التمويلية

Résumé :

L'objectif de cette étude est de démontrer la participation du tableau des flux de trésorerie dans l'évaluation de la performance financière des entreprises économiques considérant que cette liste fournit des informations supplémentaires qui ne peuvent être obtenues à partir des autres états financiers. Ce tableau permet aux utilisateurs de connaître tous les détails concernant les entrées et sorties du flux de trésorerie au cours de la période spécifique.

L'analyse des flux de trésorerie par les ratios financiers de l'entreprise permet par ailleurs : de connaître la qualité de sa rentabilité, la qualité de la politique financière poursuivie, et d'évaluer la qualité de la liquidité.

Pour atteindre les objectifs de cette étude, nous avons souligné le cas d'une entreprise Algérienne "**Saidal**" par l'analyse des différents états financiers et surtout l'état des flux de trésorerie.

L'étude a conclu la nécessité d'accorder une plus grande importance à la liste des flux de trésorerie car c'est l'un des outils les plus importants qui aident à évaluer la performance des entreprises en se basant sur ses diverses activités (Exploitation, investissement, et financement).

Les mots clés :

Évaluation de la performance financière, les flux de trésorerie d'exploitation, les flux de trésorerie d'investissement, les flux de trésorerie et le financement